جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قســـــم العلـــــوم السياسية

عنوان المذكرة

دور الشركات الأمريكية الكبرى في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص :إدارة محلية

من إعـداد الطالبـة :
- أم الخير بوداني

إشراف الأستاذ/الدكتور:
د.عبد المالك حطاب

لجنة المناقشة

أ.بن حليمة عبد الرزاق	رئيسا
د.عبد المالك حطاب	مشرفا
د.نصيرة ملاح	ممتحنا

السنة الجامعيـة :2019/2018

الشكـــر و التقديـــــــر

الحمد لله الذي وفقني لإتمام

هذا العمل المتواضع

أشكر الأستاذ المشرف

" عبد الملك حطاب" الذي رافقني

طيلة السنة لانجاز هذا العمل

وكل الشكر لأساتذتي بقسم

العلوم السياسية

والشكر أيضا

لمن ساهم في دعمي من قريب أو بعيد

للإتمام هذا العمل

الإهـــــــــداء

إلى الوالدين الكريمين

إلى كل أفراد عائلتي

إلى أصدقائي

إلى كل طالب علم

أهدي عملي المتواضع هذا

خطـــــة الدراســـــة

مقدمـــــــة

الفصل الأول:صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية

المبحث الأول: المؤسسات الرسمية وصنع القرار الخارجي الأمريكي

المطلب الأول: السلطة التنفيذية

المطلب الثاني: السلطة التشريعية(الكونغرس)

المبحث الثاني: الفواعل غير الرسمية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الأمريكي

المطلب الأول: جماعات الضغط

المطلب الثاني: مراكز البحوث والدراسات

المطلب الثالث: دور الرأي العام ووسائل الإعلام الأمريكي

المبحث الثالث: دور البيئة الدولية في صنع القرار الخارجي الأمريكي

المطلب الأول: الفكر الاستراتيجي الأمريكي في القرن الواحد والعشرين

المطلب الثاني: السيطرة على منابع النفط

المطلب الثالث: الإستراتجية الأمريكية في الشرق الأوسط (حماية أمن إسرائيل)

المطلب الرابع: طبيعة النظام الدولي

الفصل الثاني: مكانة الشركات الاقتصادية الكبرى في الحياة السياسية الأمريكية

المبحث الأول: ماهية الشركات الأمريكية الكبرى

المطلب الأول: مفهوم الشركات الكبرى

المطلب الثاني: الشركات الكبرى والشركات متعددة الجنسية

المبحث الثاني: عرض لنماذج بعض الشركات الأمريكية الكبرى

المطلب الأول: شركات السلاح الأمريكية

المطلب الثاني: شركات النفط الأمريكية

المطلب الثالث: شركات الإعلام الأمريكية

المبحث الثالث: جدلية العلاقة بين المال والسياسة في الولايات المتحدة الأمريكية

المطلب الأول: أصحاب المال في السياسة الأمريكية

المطلب الثاني: الاعتبارات الاقتصادية وأهميتها في السياسة الخارجية الأمريكية

المطلب الثالث: سياسات بعض الشركات المؤثرة في القرار الأمريكي (استقراء حالة العراق)

خـــــاتمة

مقدمـــــــــة

تعد الشركات الكبرى واجهة مهمة في الاقتصاد الأمريكي، و هذا الأخير له تشبعاته داخل بنية مؤسسات صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا لما تملكه هذه الشركات من إمكانيات هائلة، سواء كانت هذه الإمكانيات مادية أو بشرية، ساعدتها على الانتشار الواسع في العالم. وتمارس هذه الشركات نشاطها لاقتصادي في مختلف دول العالم، وتسيطر على اقتصاديات الدول النامية من خلال سيطرتها على مصادر المواد الأولية في تلك الدول. كما تسيطر على القرار السياسي الأمريكي من خلال ممارسة التأثير، والضغوطات بأساليب متنوعة ومختلفة.

شاعت في خمسينات القرن الماضي وبشكل كبير مقولة لـ" جارلس ويلسون" الرئيس التنفيذي لشركة جنرال موتورز وهي من أكبر الشركات لصناعة السيارات و إنتاج قطع غيار الأسلحة والطائرات الحربية، تتحدث عن رؤية ويلسون للمصالح المشتركة بين الشركات الصناعية الكبرى وبين مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، إذ قال: " ما هو في صالح جنرال موتورز هو في صالح أمريكا".

واليوم يشهد العالم ما تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية من تدخلات عسكرية عبر مختلف أنحاء العالم، يتم هدم البنى التحتية للمجتمعات، وبعد ذلك تتدخل هذه الشركات لإعادة البناء والترميم، فتحقق أرباحا طائلة تنعش الاقتصاد الأمريكي، ويجعل تلك المجتمعات أسواقا جديدة لمنتجاتها.

ونظرا لطبيعة النظام السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية، وسبل الحكم والانتخابات هناك، فإن هذه الجماعات حققت تقدما ملحوظا خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، ضمن إطار القوى المؤثرة في قرارات الإدارة الأمريكية وهي قرارات لم تقتصر على الولايات المتحدة، وإنما تعدت ذالك الإطار لتأخذ على عاتقها رسم السياسات العالمية بما يتناسب ومصالحها دون أي اعتبار للقوانين والأعراف الدولية. إذن نحن أمام شركات أمريكية عملاقة تعمل على تكييف مختلف الأنظمة السياسية والاقتصادية في العالم.

وبالتالي يتحدد موضوع دراستنا ببحث دور الشركات الأمريكية الكبرى كأحد القوى السياسية الفاعلة والمحورية في صياغة وتوجيه السياسة الخارجية الأمريكية.

- **أهمية الدراسة:**

تتضح أهمية موضوع الدراسة من خلال دراسة دور الشركات الأمريكية الكبرى والتي تعد واجهة مهمة للاقتصاد الأمريكي، في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية ومدى تأثيرها داخل بنية مؤسسات صنع القرار خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، والتي أخرجت عمل هذه الشركات إلى العلن، حيث مست في جانب كبير منها العـــراق.

وركزت هذه الدراسة على كبرى الشركات الأمريكية كشركات السلاح، وشركات النفط، والشركات الإعلامية المؤثرة في صنع القرار السياسي وصياغة السياسة الخارجية الأمريكية والمحركة للإدارات الأمريكية المتعاقبة.

- **حدود الدراسة:**

إن تحديد الإطار الزماني والمكاني ضروري لكل دراسة أو بحث، وذلك من أجل الوصول إلى نتائج علمية دقيقة.

1.الإطار الزمني:

لقد تم تحديد فترة الدراسة من سنة 2001 إلى سنة 2018 كمجال زمني، وقد تم التركيز على مرحلة ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 لما شهده هذا التاريخ من تحولات في التوجهات الإستراتجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه العديد من دول العالم، وخروج هذه الشركات المؤثرة إلى

العلن، خاصة بعد انتقال فكرة الدولة الأمريكية العظمى إلى فكرة الإمبراطورية، وبالتركيز على سنة 2003 (غزو العراق).

2. الإطار المكاني:

إن الدراسة تتمحور حول البحث في دور الشركات الأمريكية الكبرى في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية، وتأثيرها الذي يمتد خارج الولايات المتحدة الأمريكية ولهذا فأن الإطار المكاني يتمحور حول منطقة الولايات المتحدة الأمريكية. ومناطق أخرى من العالم (العراق).

- **أسباب اختيار الموضوع:**

1. الأسباب الموضوعية:

من الأسباب الموضوعية المهمة التي دفعتني لاختيار هذا الموضوع، هو ملاحظة الانتشار الواسع لهذه الشركات الأمريكية الكبرى عبر مختلف بقاع العالم، وتزايد تأثيرها في السياسة الخارجية الأمريكية خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

كما أن دراسة دور هذه الشركات الكبرى وتوضيحه كفيل بتفسير جزء كبير من السياسة الخارجية الأمريكية، وفهم السلوك الخارجي الأمريكي، من خلال دراسة الترابط بين هذه الشركات وصنع القرار السياسي الأمريكي في السياسة الخارجية.

2. الأسباب الذاتية:

من بين الأسباب الذاتية لاختيار هذا الموضوع هو الاهتمام بالمواضيع المساعدة على فهم السياسة الخارجية الأمريكية وتوجهاتها في النظام الدولي.

- **إشكالية الدراسة:**

الشركات الأمريكية الكبرى هي من أهم القوى المؤثرة في صنع القرارات وتوجيه السياسة الخارجية الأمريكية، حيث أن لها مصالح متعددة تقوم بالتدخل بين الحين والآخر في الشأن العام لحماية مصالحها السياسية والاقتصادية المتعددة، وتوسيع نفوذها. وعليه فإن الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة هي:

إلى أي مدى تؤثر الشركات الأمريكية الكبرى في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية ؟.

من خلال هذه الإشكالية تبرز لنا التساؤلات التالية:

1. كيف يتم صناعة القرار السياسي الخارجي الأمريكي ؟.
2. وهل لمصالح تلك الشركات دور في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية ؟، وهل يمكن للمال أن يتحكم في سياسة دولة تعد الأقوى في العالم ؟.

- **فرضيات الدراسة:**

للإجابة على التساؤلات الفرعية قمنا بوضع الفرضيات التالية:

1. يثير صنع القرار في الولايات المتحدة اهتماما واسعا في المجتمع الدولي، فالولايات المتحدة الأمريكية دولة تعد الأقوى في العالم، فكثيرا ما نسمع قرارات يكون مصدرها الرئيس الأمريكي، وأخرى مصدرها الكونغرس الأمريكي، ولابد للإشارة أن صناعة القرارات لابد أن تدرس في ضوء التفاعل بين متخذي القرارات وبيئتهم الداخلية والخارجية.

2. ازداد دور وتأثير الشركات الأمريكية الكبرى في السياسة الخارجية الأمريكي خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وانطلاقا من ربط مصالح تلك الشركات الكبرى بالمصالح القومية العليا للولايات المتحدة الأمريكية.

- **الدراسات السابقة:**

1. دور الشركات الكبرى في صنع القرار السياسي الأمريكي: وهو **مقال علمي**، لمؤيد جبار حسن الصالح، حيث تناول هذا المقال الدور السياسي الكبير الذي تلعبه الشركات الأمريكية الكبرى، داخل الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها، لما لها من عناصر القوة والتأثير (بحيث تعتبر كيانات اقتصادية ومالية ضخمة)، وعلاقتها بصناع القرار، كما استعرض الباحث إلى أهم تلك الشركات الكبرى، العاملة في مجال النفط، وبدرجة ثانية شركات الإعلام والترفيه.
2. دور الشبكات غير الرسمية في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية: وهي **رسالة ماجستير**، لعبد الغني حجاب، والتي تناولت موضوع الشبكات غير الرسمية والأدوار المؤثرة التي تلعبها في صنع القرار الأمريكي وتوجيه السياسة الخارجية الأمريكية. حيث استدل الباحث ببعض نماذج الشبكات الأمريكية المؤثرة كالمركب الصناعي العسكري الأمريكي، المؤسسات البحثية والإعلامية، المحافظون الجدد، الجماعات الضاغطة الداعمة لإسرائيل.

- **الإطار المفاهيمي للدراسة:**

تناولت الدراسة المفاهيم الأساسية ذات العلاقة المباشرة بالموضوع وهي كالتالي:

1. عملية صنع القرار:

يقصد بعملية صنع القرار مجموعة القواعد والأساليب التي يستعملها المشاركون في هيكل اتخاذ القرار لتفضيل اختيار معين أو اختيارات معينة، لحل مشكلة ما، أي الأسس الرسمية أو غير الرسمية التي يتم بمقتضاها تقويم الاختيارات المتاحة والتوفيق بين اختلافات الرأي في المجموعة القرارية[1].

2. الشركات الكبرى:

هي كيانات اقتصادية عملاقة، يقبع رأسها في مكان وتتحرك أطرافها المتعددة من مكان لآخر على نطاق عالمي[2]، أي أنها تلك الشركات التي تقود فعالية وأنشطة تتجاوز الحدود القومية للدولة وذات تأثير. كما أنها لا ترتبط بسلطة سياسية محددة، بحيث تسعى إلى تعظيم أرباحها وزيادة توسيع أنشطتها على مستوى الاقتصاد العالمي[3].

- **مناهج الدراسة:**

1. المنهج الوصفي:

[1] ياسين محمد حمد العيثاوي، أنس أكرم محمد صبحي، (صنع القرار السياسي الأمريكي)، **مجلة مداد الآداب**، العدد السابع، ص293.

[2] نوال شحاب، أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على تحرير التجارة الدولية، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية)، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3، 2010، ص146.

[3] علي دبية، تأثير الشركات النفطية العالمية على أسعار النفط، جامعة ورقلة، 2013، ص146.

يعد من أكثر المناهج استخداما في ميدان العلوم الاجتماعية لما يتميز به من خصوصيات تتلاءم وطبيعة الظاهرة الاجتماعية، جمع أوصاف ومعلومات عن الظاهرة المدروسة، ولا يكتفي المنهج الوصفي عند كثير من العلماء على الوصف فقط بل يتعدى إلى تحديد العلاقة بين متغيرات الظاهرة[1]. وجاء توظيف هذا المنهج بوصف ظاهرة صنع القرار السياسي الأمريكي في السياسة الخارجية والشركات الأمريكية الكبرى المؤثرة في صنع القرار السياسي الأمريكي، ويوضح خصائصها، ومدى ارتباطها بظاهرة صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية، كما أعطى وصفا رقميا يوضح مقدار وحجم هذه الظاهرة.

2. المنهج التاريخي:

يتضمن هذا المنهج فهم وتوضيح الحوادث الماضية، والهدف منه هو الوصول إلى استنتاجات تهتم بالأسباب والنتائج أو اتجاهات يمكن أن تحصل في الماضي يمكن أن تساعد في توضيح الحوادث الحالية وتتوقع حوادث مستقبلية[2]. وجاء توظيف هذا المنهج لاستعادة الظرف الزمني لغزو العراق سنة 2003، من أجل الوقوف على دور الشركات الأمريكية الكبرى في دفع القرار السياسي الأمريكي لاحتلال العراق، وفهم مدى أهمية العامل الاقتصادي بالنسبة لهاته الشركات الكبرى والسعي وراء تحقيق مصالحها في المنطقة.

3. منهج دراسة حالة:

[1] نادية عيشور وآخرون، **منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية**، الجزائر: مؤسسة حسين راس الجبل للنشر والتوزيع، 2017، ص 216.

[2] منذر الضامن، **أساسيات البحث العلمي**، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2007، ص132.

يعد منهج دراسة الحالة من أهم المناهج الوصفية التي استخدمت في العلوم الاجتماعية، وهي تمثل طريقة أو مدخل للبحث، يتم التركيز فيه على حالة معينة لدراستها، وقد تكون هذه الحالة نظام أو فرد أو جماعة أو مجتمع أو مؤسسة أو تنظيم أو ثقافة، فرعية أو عامة في المجتمع، ودراسة المتغيرات والظواهر المرتبطة بها[1]. وجاء توظيف هذا المنهج من خلال دراسة دور الشركات الأمريكية الكبرى دون غيرها من الجماعات الأخرى المؤثرة في القرار السياسي الأمريكي، كما تم التركيز على ثلاث حالات من الشركات الكبرى (الشركات النفطية، شركات إنتاج السلاح، وشركات الإعلام ولاتصالات). كما تم توظيف هذا المنهج أيضا من خلال دراسة حالة العراق.

- **صعوبات البحث:**

إن أي عمل لا يخلو من الأخطاء والنقائص، مهما سعا صاحبه إلى الكمال، كما أنه لا يأتي من دون صعوبات تقف حجر عثرة للباحث خلال انجازه لبحثه، وهكذا فإننا لا نخرج عن القاعدة العامة، ونشير إلى أن الصعوبات التي واجهتنا خلال انجاز هذا العمل هي: قلة المراجع الخاصة بالموضوع، شساعة وتشعب الموضوع مما استصعب علينا ضبط الموضوع منهجيا، وتحديد العناوين وتقسيم الموضوع، اللجوء إلى المراجع باللغة الأجنبية، مما خلق صعوبة النقل والترجمة إلى اللغة العربية، وإلى جانب قلة خبرتنا في إنجاز مثل هذا النوع من البحوث.

- **تقسيم الدراسة:**

لغرض دراسة الموضوع قسمت الدراسة إلى فصلين:

---

[1] عبد الغفار رشاد القصبي، **مناهج البحث في علم السياسة**، القاهرة: مكتبة الآداب، 2004، ص268.

ففي الفصل الأول: تناولنا عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية، بحيث استعرضنا أهم الأجهزة الحكومية التي تشارك في صنع القرار في السياسة الخارجية، المتمثلة في السلطة التنفيذية والتي يقع على رأسها الرئيس الأمريكي والأجهزة التنفيذية الأخرى، إضافة إلى المؤسسة التشريعية (الكونغرس). والفواعل غير الرسمية من جماعات الضغط، ومراكز البحوث والدراسات وسائل الإعلام والرأي العام الأمريكي، المساهمة في صنع القرار الخارجي الأمريكي وصياغة السياسة الخارجية، مع إبراز دور البيئة الدولية أيضا في التأثير على القرارات في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية.

أما في الفصل الثاني: فنركز من خلاله على مكانة وتأثير الشركات الكبرى في الحياة السياسية الأمريكية، حيث تناولنا ماهية هذه الشركات الكبرى من حيث المعنى، واستعرضنا بعض نماذج الشركات الكبرى في الولايات المتحدة المؤثرة في القرار السياسي في ثلاث نشاطات اقتصادية مهمة (النفط، تجارة السلاح والإعلام)، كما تطرقنا إلى العلاقة بين المال والسياسة في الولايات المتحدة، و ختمنا في الأخير إلى عرض حالة العراق لإبراز مدى فعالية هذه الشركات في المشاركة في صنع القرار السياسي الأمريكي.

الفصل الأول:

صنع القرار في السيـــاسة الخارجيـة الأمريكيـة

إن صناعة القرار في السياسة الخارجية للدولة هم من صنع أفراد وجماعات يمثلون الدولة بصفة رسمية، ويسمون بصناع القرارات، وعملية صنع القرارات يمكن أن تحدد وتدرس في إطار التفاعل بين صناع القرارات وبيئتهم الداخلية والخارجية. ويختلف صناعة القرار في السياسة الخارجية من دولة إلى أخرى وذلك تبعا لتكوين النظام السياسي القائم في تلك الدولة والفواعل المؤثرة فيها.

وتثير عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية اهتماما واسعا في المجتمع الدولي، حيث أنها تتسم بكونها أكثر العمليات تعقيدا وتشابكا، بحيث تتضمن عددا كبيرا من الأطراف المشاركة في صياغة السلوك الخارجي، فمن الناحية الرسمية نجد المؤسسات الحكومية والتي تتمثل في السلطة التنفيذية وما يتبعها من أجهزة فرعية (وزارة الخارجية، البنتاغون، مجلس الأمن القومي...)، والسلطة التشريعية وما يتبعها من فروع. أما فيما يخص القوى والفواعل غير الرسمية فتشمل جماعات الضغط والمصالح، مراكز الأبحاث والدراسات، وسائل الإعلام..، إضافة إلى تأثير البيئة الخارجية والتي تتمثل في المنظمات الدولية، والقوى الكبرى، الإرهاب...

يتناول هذا الفصل أهم العوامل الداخلية (المؤسسات الرسمية، الفواعل غير الرسمية) المؤثرة في صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية، كما يتطرق إلى أهم العوامل الخارجية (المصالح الاقتصادية..) والتي تساهم في صياغة السلوك الخارجي للولايات المتحدة الأمريكية.

المبحث الأول: المؤسسات الرسمية وصنع القرار الخارجي الأمريكي

من الناحية البنيوية تنشأ السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية من تفاعل معقد ومتبادل بين عدد من الدوائر الحكومية، ونقصد بها المؤسسات الرسمية التي تخطط وتشارك بشكل مباشر في رسمها وتنفيذها، وتشمل كل من: السلطة التنفيذية (مؤسسة الرئاسة والوزارات التابعة لها)، والسلطة التشريعية (الكونغرس).

المطلب الأول: السلطة التنفيذية

أولا– رئيس الجمهورية:

يعد الرئيس ممثل السلطة التنفيذية وصاحب السلطة الفعلية في الولايات المتحدة الأمريكية، على وفق ما جاء في المادة الثانية من الدستور الأمريكي[1]، والرئيس الأمريكي منذ دستور1787يقابل بسلطاته سلطات الملك[2]، وهو ما يميز النظام السياسي الأمريكي عن بقية الأنظمة السياسية الغربية مما يعطي للنظام صفة النظام الرئاسي[3]، و يتم انتخاب الرئيس مباشرة من قبل الشعب لمدة أربع سنوات ما يعطيه صفة تمثيلية عن الشعب وحق التكلم باسمه والتعبير عن إرادته، كما أنه يحق للرئيس المنتهية فترة حكمه، ترشيح نفسه لدورة ثانية على أن لا تزيد مدة رئاسته عن ثمانية أعوام[4].

---

[1] ياسين محمد العيثاوي، **الكونغرس والنظام السياسي الأمريكي**، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2008، ص27.

[2] حسان محمد شفيق العاني، **الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة**، بغداد: مطبعة جامعة بغداد، 1986، ص320.

[3] أميمة جعفر عمر، **السياسة الخارجية الأمريكية ما بعد الحادي عشر من سبتمبر حالة دراسة: التدخل الأمريكي في أفغانستان**، (بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في العلاقات الدولية)، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة الخرطوم، 2005، ص42.

[4] حافظ علوان حمادي الديلمي، **النظم السياسية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية**، الأردن:دار وائل للطباعة والنشر،2001، ص272.

وهناك العديد من القنوات التي تساعد وتهيئ للرئيس اختيار القرارات المناسبة، يطلق عليهم السكرتيرين أو الأمناء أو المعاونين، يقوم الرئيس بتعيينهم، ويتحمل مسؤولية اختيارهم أمام الشعب، وللرئيس حق عزلهم[1].

كما تعد رئاسة الدولة إحدى أهم مؤسسات صنع السياسة الخارجية، بحيث يعتبر الرئيس الأمريكي هو الفاعل المحوري في عملية صنع السياسة الخارجية إلى الحد الذي يجعل الفكر الأمريكي يعتبر السياسات الخارجية سياسات رئاسية[2] **حيث يقول الأستاذ "ستيفن واين" المختص بشؤون الرئاسة، " أنه عند ذكر السياسة الخارجية الأمريكية فإننا نفكر دائما بالرئيس، فمنذ بداية الجمهورية الرؤساء هم المهندسون الرئيسيون للسياسة الخارجية "[3].**

ويخول الدستور الرئيس الأمريكي المبادرة في مسائل السياسة الخارجية، حيث يعتبر القائد الأعلى للقوات المسلحة، ويقوم بإبرام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ويشرف على عملية التفاوض مع الدول، ويعين القناصل والسفراء ويعتمد السفراء الأجانب ،كما له سلطة شن الحرب حتى ولو لم تكن معلنة[4].

وبذلك يكون الدستور الأمريكي قد أعطى الرئيس صلاحيات واسعة في مجال السياسة الخارجية، فضلا[5]

---

[1] ياسين محمد حمد العيثاوي، أنس أكرم محمد صبحي، مرجع سبق ذكره، ص309.

[2] بتول هليل الموسوي، (وزارة الخارجية الأمريكية أثناء ولاية الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون)، **دراسات وبحوث الوطن العربي**، العدد16، ص26.

[3] محمد أمين بروس، **البعد الأمني للسياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة المغاربية بعد الحرب الباردة**، جامعة سعيدة، 2016، ص114.

[4] جمال أبو الرب وآخرون، " صناعة القرار السياسي ومحدداته في السياسة الخارجية الأمريكية دراسة نظرية ومفاهمية " في **الشرق الأوسط في ظل أجندات السياسة الخارجية الأمريكية " دراسة تحليلية للفترة الانتقالية بين حكم أوباما وترامب**، برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2017، ص 66.

[5] رياض حمدوش، **تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على عملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، (رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2012، ص92.

عن شخصية الرئيس التي تلعب دورا كبيرا في اتخاذ القرارات في مجال السياسة الخارجية[1].

من خلال ما تقدم يتضح أن أهمية دور الرئيس الأمريكي في صنع السياسة الخارجية واتخاذ القرار تستمد من السلطات الواسعة الذي يمنحها له دستور الولايات المتحدة الأمريكية،ولكن دون منحه الحرية الكاملة للتصرف والانفراد بالقرارات الهامة، إذ أن إدارة الرئيس للسياسة الخارجية لابد أن تشارك فيها القنوات الأخرى حتى تساعد الرئيس في اتخاذ القرار الأمثل.

ثانيا– الجهاز التنفيذي للرئيس:

يستند الرئيس في صنع القرار السياسي وإدارة الفرع التنفيذي إلى مجموعة من الأجهزة والوكالات المتخصصة التي تعاونه وتقدم له المشورة، (مثل:مكتب الميزانية، المستشارين الاقتصاديين، مكتب البيت الأبيض، مجلس الأمن القومي، وكالة الاستخبارات المركزية، وزارة الخارجية..)، وفيما يلي سنتطرق إلى بعض من هذه الأجهزة والوكالات التابعة مباشرة للرئيس:

1– مجلس الأمن القومي(The National Security Council): أنشئ هذا المجلس بمقتضى قانون الأمن القومي الصادر سنة 1947 في عهد الرئيس ترومان[2] كهيئة حكومية يرأسه رئيس الدولة بنفسه، ويضم نائب الرئيس، ووزير الخارجية، ووزير الدفاع، ومساعد الرئيس لشؤون الأمن القومي الذي يعمل كمدير تنفيذي للمجلس، وهؤلاء يعتبرون أعضاء دائمين وأساسيين في المجلس[3].

[1] المرجع السابق، ص92.

[2] ياسين محمد حمد العيثاوي، أنس أكرم محمد صبحي، مرجع سبق ذكره، ص309.

[3] محمد أمين بروس، مرجع سبق ذكره، ص116.

كما يستطيع رئيس المجلس في بعض الحالات خلال اجتماعاته أن يدعو بعض الأشخاص، كمندوب الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، ومدير الاستخبارات العامة، ورئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة وبعض موظفي البيت الأبيض[1].

يعمل هذا المجلس إضافة إلى تقديم المشورة الدائمة للرئيس على تحديد البرامج الإستراتيجية في مجالات الدفاع والسياسة الخارجية وحتى الشؤون الاقتصادية، وصياغة الصورة العامة للقرارات واقتراح الخيارات وإجراء التوازن بينها للسياسة الخارجية الأمريكية[2].

ومنه فإن مجلس الأمن القومي الأمريكي يقوم بدور مهم في السياسة الخارجية الأمريكية، من خلال تقديم النصح للرئيس الأمريكي، وجمع كبار المسئولين وتزويدهم بمعلومات متكاملة لتحليل مختلف البدائل المطروحة، وتحديد الإطار العام للقرار الخارجي.

2- وكالة الاستخبارات الأمريكية (Central Intelligence Agency): إضافة إلى مجلس الأمن القومي وبموجب نفس القانون السابق تم إنشاء وكالة المخابرات الأمريكيةCIA [3].

---

[1] رياض حمدوش،مرجع سبق ذكره، ص122.

[2] محمد خالد الشاكر، مقال بعنوان أثر الفواعل الحكومية وغير الحكومية في توجهات الإستراتجية الأمريكية وصناعة القرار الأمريكي، ص7، متوفر على الرابط:

http://www.alghadalsoury.com/2016/11/20/%D8%A3%D8%AB%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%88%D8%A7%D8%B9%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A/

[3] محمد أمين بروس، مرجع سبق ذكره، ص116.

ويتولى الرئيس تعيين مديرها، ليكون رئيسا لأجهزة الاستخبارات الأمريكية والمستشار الأول للرئيس الأمريكي لشؤون الاستخبارات المتعلقة بالأمن القومي[1]، يعنى مدير هذه الوكالة بجمع وتنسيق المعلومات والبيانات الخاصة بالسياسة الخارجية التي ترد من مجلس الأمن القومي ووزارة الخارجية ووزارة الدفاع، وتحليلها وتقييمها ثم تقديمها غالبا للرئيس، كما ترصد وتضع تقديرات لحالة الأوضاع السائدة على الساحة الدولية، كما تقوم ببعض الممارسات الخفية وسرية لتنفيذ أهداف محددة في السياسة الخارجية [2].

وبذلك فإن وكالة الاستخبارات المركزية تلعب دورا فعالا في صنع القرار الخارجي وفي تنفيذ السياسة الخارجية، من خلال دورها كخزان للبيانات والمعلومات والمصادر للأوضاع السياسية والإستراتيجية، قضايا الأمن القومي ومعالجتها.

3- وزارة الخارجية: تجدر بنا الإشارة إلى أن وزارة الخارجية هي الأداة التي يستعين بها رئيس الدولة والحكومة في إدارة وتوجيه علاقات دولته بالدول الأخرى والمجتمع الدولي، ويتحدد عملها في صياغة وتنفيذ وتنسيق السياسة الخارجية على المستوى الدولي[3].

وتعد وزارة الخارجية الأمريكية من أهم مؤسسات صنع السياسة الخارجية داخل الجهاز التنفيذي، وقد تأسست في عام 1789[4].

---

[1] أميمة جعفر عمر، مرجع سبق ذكره، ص45.

[2] نقل عن الموقع الرسمي لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، متوفر على الرابط:

https://www.cia.gov/ar/

[3] لمى مضر الامارة، (دور وزارة الخارجية الأمريكية في عملية صنع القرار)، **مجلة العلوم السياسية**، العدد35، بغداد، ص196.

[4] جمال أبو الرب وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص76.

ويرأس هذه الوزارة وزير الخارجية (كاتب الدولة) وهو المستشار الأول للرئيس الأمريكي في مجال السياسة الخارجية[1]، وهو عضو في مجلس الأمن القومي[2]، يسهر على تنفيذ السياسة الخارجية وتمثيل الحكومة والتفاوض باسمها ويتحمل المسؤولية الكاملة في الشؤون الخارجية للولايات المتحدة، وهو مسئول أمام الرئيس مباشرة، ويساعده عدد كبير من الموظفين الدبلوماسيين والمتخصصين ذوي كفاءات عالية.

وتعتبر وزارة الخارجية هيئة مركزية رسمية للمعلومات والوظائف المتعلقة بارتباطات الولايات المتحدة بالخارج[3]، وذلك من خلال دورها في تنفيذ السياسة الخارجية عن طريق بعثاتها الدبلوماسية، واضطلاعها بمهام جمع المعلومات من خلال السفارات، وإجراء المفاوضات ودراسة التقارير، وتقييم العلاقات مع الدول الأجنبية، وتحديد الأولويات والأهداف ورعاية مصالح الدولة بالخارج، ومن أمثلة الأدوار المهمة لوزراء الخارجية دور كسنجر في عهد الرئيس نيكسون[4].

وعلى الرغم من أنه يفترض من الناحية النظرية أن تكون وزارة الخارجية هي المسئولة عن الشؤون الدولية إلا أن وظائفها عادة ما يتم التعدي عليها من دوائر تنفيذية أخرى.

4- وزارة الدفاع (البنتاغون: Pentagon): وزارة الدفاع هي الأخرى من أهم المؤسسات التنفيذية التي[5]

---

[1] عمر حمد امين نور الديني، (مؤسسات صنع السياسة الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية)، **مجلة قه لى زانست العلمية**، العدد2، العراق، كانون الأول، 2012، ص41.

[2] محمود شرقي، (أجهزة اتخاذ القرار في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية)، **مجلة الفكر**، العدد الرابع، بسكرة، ص142.

[3] محمد أمين بروس، مرجع سبق ذكره، ص115.

[4] محمد خالد الشاكر، مرجع سبق ذكره، ص6.

[5] محمد أمين بروس، مرجع سبق ذكره، ص115.

التي تسهم بدور كبير في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، من خلال دورها البارز في الشؤون الأمنية والتدخلات العسكرية[1]، وفي وصفه لدور القوة العسكرية في تعزيز المكانة الدولية للولايات المتحدة الأمريكية يرى برجنسكي أن أمريكا، حافظت على مكانتها القيادية من خلال توظيف الاكتشافات العلمية للأغراض العسكرية فأوجدت بذلك مؤسسة عسكرية قوية قادرة على التأثير في أي نقطة من العالم[2].

أنشأت وزارة الدفاع الأمريكية بصورتها الحالية سنة 1949[3]، ويعتبر الرئيس الأمريكي دستوريا القائد الأعلى للقوات المسلحة الأمريكية، بحيث يتولى تعيين كبار الموظفين منهم وزير الدفاع المستشار الأساسي للرئيس في هذه الوزارة [4].

وأنشأت وزارة الدفاع الأمريكية في إطار إستراتيجية هدفها الاستعداد لحروب ضد قوى عظمى بتبني سلوك جديد في السياسة الخارجية يقوم على التدخل العسكري في إطار الأهداف السياسية والإستراتجية، الذي جعلت من وزارة الدفاع جهاز أساسي في السياسة الخارجية[5].

إذن فوزارة الدفاع تقع عليها مسئولية ضمان أمن الولايات المتحدة داخليا وحمايتها من أي هجوم[6]،

---

[1] محمد أمين بروس، المرجع السابق، ص115.

[2] أحمد عبد الأمير الأنباري، (السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط:المؤسسات والعوامل المؤثرة فيها)، **مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية**، العدد21، بغداد،2017، ص264.

[3] محمود شرقي، مرجع سبق ذكره، ص144.

[4] لاري إلويتز،**نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية**، (تر: جابر سعيد عوض)، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، 1996، ص178.

[5] محمد خالد الشاكر، مرجع سبق ذكره، ص9.

[6] عادل رفيق، مرجع سبق ذكره، ص6.

كما تعمل على وضع وتنفيذ الخطط والعمليات العسكرية وتحقيق طموحات سياستها الخارجية على المستوى الدولي، إذ أن الميزانية السنوية العالية المخصصة لها[1]، تفوق جميع ميزانيات الدفاع في جميع دول العالم تمنحها دورا بارزا في مركز صنع القرار لقوة هذه الهيئة البشرية والمادية[2]. واستنادا لهذه القوة العسكرية خاضت الولايات المتحدة الأمريكية الكثير من الحروب منها الحرب العالمية الأولى والثانية وحرب فيتنام وكوريا..[3]

عموما تحتل وزارة الدفاع الأمريكية مكانة خاصة داخل أجهزة صناعة القرار خاصة في مجال السياسة الخارجية، إذ أن للقوة العسكرية دور يعتد به في السياسة الخارجية.

المطلب الثاني: المؤسسة التشريعية (الكونغرس)

يعتبر الكونغرس الهيئة التشريعية في النظام السياسي الأمريكي، تكون نتيجة الاتحاد الفدرالي بعد إقرار دستور 1789[4]، وتعود تسمية الكونغرس إلى المؤتمر الذي انعقد سنة 1776 في فلاديفيا بالولايات المتحدة والذي أعلن خلاله استقلال المستعمرات الثلاث عشر عن انجلترا حيث أطلق على هذا المؤتمر تسمية الكونغرس، ويتكون من مجلسين: مجلس النواب ومجلس الشيوخ[5].

---

[1] محمود شرقي، مرجع سبق ذكره، ص144.

[2] أحمد نوري النعيمي، (البنتاغون الأمريكي وعملية صنع القرار في السياسة الخارجية)، **مجلة العلوم السياسية**، 2012، ص5.

[3] عبد الغفور كريم علي، عمر نور الديني،(المقومات الأساسية للسياسة الخارجية الأمريكية)، **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، العدد9، جامعة تكريت،2017، ص148.

[4] ياسين محمد العيثاوي، مرجع سبق ذكره، ص68.

[5] محمود شرقي، مرجع سبق ذكره، ص140.

أولا – مجلس النواب:

يضم مجلس النواب 435 نائب، ينتخب أعضاءه مباشرة من قبل مواطني الولايات المتحدة الأمريكية لمدة سنتين[1]، وهو بمثابة الجهة التي تمثل شعب الاتحاد[2]، ويتشكل هذا المجلس على أساس التمثيل السكاني، أي يكون عدد الأعضاء منسجما مع الحجم السكاني لكل ولاية مع مراعاة أن يكون نصيب كل ولاية ممثل واحد على الأقل[3]. ويشترط في المرشح للنيابة أن يكون مواطنا أمريكيا ومضى على اكتسابه هذه الصفة سبع سنوات، وأن يكون مقيما بالدائرة الانتخابية، وقد أتم الخامسة والعشرين من عمره[4].

ويرأس المجلس أحد أعضائه بعد انتخابه من قبل الأعضاء، ويكون رئيس المجلس دائما من بين أعضاء الحزب السياسي صاحب الأغلبية في المجلس[5].

ثانيا – مجلس الشيوخ :

يضم مجلس الشيوخ 100 عضو، ويتألف هذا المجلس على أساس مبدأ المساواة في التمثيل بحيث تمثل كل ولاية من الولايات الخمسين بعضوين[6]،

---

[1] حسن سيد أحمد اسماعيل، **النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا**، القاهرة: دار النهضة العربية، 1977، ص12.

[2] حسان محمد شفيق العاني، مرجع سبق ذكره، ص328.

[3] حميد حنون خالد، (العلاقة بين الرئيس الأمريكي والكونغرس)، **مجلة كلية الحقوق**، العدد10، جامعة بغداد، 2007، ص93.

[4] وثيقة من تقرير الأمم المتحدة عن الولايات المتحدة الأمريكية، أوت 1994.

[5] حميد حنون خالد، مرجع سبق ذكره، ص 94.

[6] جمال أبو الرب، مرجع سبق ذكره، ص78.

بصرف النظر عن نسبة عدد سكانها، فمدينة ألاسكا البالغ عدد سكانها 225000، لها نفس الوزن الذي لولاية نيويورك البالغ سكانها حوالي 17 مليون، أو ولاية كاليفورنيا التي يبلغ عدد سكانها 20 مليون[1].

ويتم انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ من قبل مواطني الولايات مباشرة ولمدة ست سنوات، ويجدد ثلثي الأعضاء كل سنتين[2]، ويشترط في عضو المجلس بلوغ سن الثلاثين من العمر على الأقل، وأن يكون مقيما بالولاية التي أنتخب فيها[3]، وأن يكون مواطنا أمريكيا منذ تسع سنين.

أما عن رئاسة المجلس فإنها مقررة وفقا للدستور لنائب رئيس الجمهورية والذي ليس له حق التصويت إلا في حالة تعادل الأصوات، وينتخب أعضاء المجلس من بينهم رئيسا مؤقتا يحل محل نائب رئيس الجمهورية لرئاسة المجلس في حالة غيابه[4].

ثالثا– سلطات الكونغرس:

يعتبر الكونغرس بمجلسه مركز قوي للسلطة في الولايات المتحدة الأمريكية، وإلى جانب الاهتمام بالأمور الداخلية يهتم بالقضايا التي تتعلق بالسياسة الخارجية، فضلا عن منحه جميع السلطات التشريعية وذلك طبقا لما جاء في المادة الأولى من الدستور الأمريكي.

---

[1] حسن سيد أحمد اسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص12.

[2] حميد حنون خالد، مرجع سبق ذكره، ص95.

[3] محمود شرقي، مرجع سبق ذكره، ص140.

[4] حميد حنون خالد، مرجع سبق ذكره، ص95.

و بموجب الدستور الأمريكي فإن للكونغرس عدة صلاحيات في مجال السياسة الخارجية، فالمعاهدات الخارجية التي يقترحها الرئيس لا تتم إلا بموافقة مجلس الشيوخ بأغلبية الثلثين ويوافق أيضا على تعديلات الرئيس من السفراء والمسئولين في الشؤون الخارجية واعتماد السفراء الدول الأجنبية والاعتراف بالدول، وبالرغم من أن الرئيس هو القائد الأعلى للقوات المسلحة فان الكونغرس هو من يملك حق إعلان الحرب والرقابة على بيع الأسلحة[1]وله صلاحية تأسيس أو إحداث تعديلات جزئية في الإدارات الحكومية أو في قرارات السياسة الخارجية[2]، كما له سلطة الموافقة على الميزانية العامة بما فيها ميزانية الدفاع و المساعدات الخارجية.

وهناك ثلاث لجان تعمل في الكونغرس وتختص بالشؤون الخارجية وهي لجنة العلاقات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ، ولجنة العلاقات الدولية، ولجنة القوات المسلحة التابعة للمجلسين، ولأعضاء الكونغرس إمكانية الاتصال وزيارة البلدان الخارجية بشكل فردي أو جماعي والتباحث في مجال العلاقات المشتركة، وهذا ما يوفر مراقبة أكبر للشأن الخارجي،كما يمكن لمجلس الشيوخ استقبال مسئولين أجانب ورصد أرائهم فيما يتعلق بالسياسة الخارجية الأمريكية خاصة في ما يتعلق بتقديم المساعدات.

إذن يعمل الكونغرس من خلال استخدام التشريعات لإنشاء برنامج جديد، وتحديد الأهداف والمبادئ التوجيهية، وتفويض وتوجيه السلطة التنفيذية للقيام بأنشطة محددة في السياسة الخارجية.

من خلال ما تقدم يتضح بأن للسلطة التشريعية دور كبير في صنع السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، ولكن إدارة هذه السياسة وتنفيذها هي من اختصاصات السلطة التنفيذية.

---

[1] محمد أمين بروس، مرجع سبق ذكره، ص129.

[2] طارق بوكعباش، **الأبعاد الثلاثة في السياسة الخارجية الأمريكية: الثروة, الدين ,القوة لفترة مابين 2000م–2008م**، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2018، ص42.

المبحث الثاني: الفواعل غير الرسمية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الأمريكي

هي الدوائر والقوى التي تعمل خارج إطار المؤسسات الرسمية، ويكون لها تأثير في صنع القرار في السياسة الداخلية والخارجية، وتعتبر الأحزاب وجماعات الضغط، مراكز الفكر والأبحاث، الرأي العام ووسائل الإعلام من أهم الفواعل غير الحكومية التي تؤثر في صياغة السلوك الخارجي للولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الأول: جماعات الضغط (Pressure group):

يمكن أن تؤثر الجماعات غير الحكومية في السياسة الخارجية، رغم بعدها عن عملية اتخاذ القرار المركزية، وربما كانت الأحزاب السياسية وجماعات الضغط من أهم تلك الجماعات، بحيث أصبحت اليوم تحظى بالاهتمام والدراسة والتحليل، نظرا للدور الذي تلعبه في الحياة السياسية والتأثير فيها في الاتجاه الذي يخدم مصالحها، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا مميزا لدور هذه الجماعات.

أولا– مفهوم جماعات الضغط:

إن مفهوم جماعات الضغط كمصطلح سياسي يمكن تقسيمه إلى مفهومين: الأول مفهوم الجماعة، والثاني مفهوم الضغط، ويقصد بالجماعة ائتلاف بين مجوعة من الأشخاص لهم خصائص عامة مشتركة مثل: مستوى معين من المعيشة، أصحاب مهنة واحدة، تشابه في السلوك العام، مستوى علمي وثقافي متقارب، حالة اجتماعية متشابهة ينتمون إلى جنس ومذهب ديني واحد[1]،

[1] حافظ علوان حمادي الديلمي، مرجع سبق ذكره، ص71.

ومصالحهم وأهدافهم متقاربة، أما مفهوم الضغط: فإنه مرتبط بالعمليات السياسية، إذ يعني أن الجماعة بالمعنى السابق قد اتخذت اتجاها أو رأيا موحدا حول موضوع معين، ومن أجل وضع هذا الاتجاه موضع التنفيذ في الواقع السياسي، فإن "جماعة الضغط" تحاول على هذا النحو التأثير في صانعي القرارات في النظام السياسي من أجل تحقيق أهدافهم ومصالحهم[1].

وهناك مفهوم آخر شائع للاستعمال وهو جماعات المصلحة(Interest group)، بحيث هو من أكثر المفاهيم تداخلا مع مفهوم جماعات الضغط[2]، وقد يستعمل بمعنى كمفهوم مرادف لجماعات الضغط، أو اعتبار جماعات المصلحة نوعا من جماعات الضغط[3]، وتعني (أن هناك جماعة من الناس لها مطالب مشتركة تسعى لتحقيقها أو المحافظة عليها، توجد في حالة من الكمون، منتظرة حتى تنشطها قضية متعلقة بها[4]، بحيث لا تتحول جماعة المصلحة إلى جماعة ضغط إلا عندما تشارك في رسم السياسة العامة[5].

وهناك مفهوم آخر أيضا: جماعة اللوبي (Lobby group)، وهي تعد نوعا من جماعات الضغط، تعني الأشخاص أو الجماعات التي تمارس نشاطا يعبر عن مصالح خاصة وتمارس تأثيرا مباشرا على رجال السياسية وصانعي القرارات[6].

---

[1] حافظ علوان حمادي الديلمي، المرجع السابق، ص72.

[2] أميمة قادري، **دور جماعات الضغط في رسم السياسة العامة**، جامعة أم البواقي، 2015، ص15.

[3] حافظ علوان حمادي الديلمي، مرجع سبق ذكره، ص72.

[4] حسن عبد الحميد أحمد رشوان، **الأحزاب السياسية وجماعات المصلحة والضغط (دراسة في علم الاجتماع السياسي)**، الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2008، ص233.

[5] سليمان صالح الغويل، **ديمقراطية الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة(دراسة تحليلية في ضوء القوانين الدستورية المقارنة)**، ليبيا: منشورات جامعة قاز يونس،2003، ص191.

[6] سعاد الشرقاوي، **النظم السياسية في العالم المعاصر**، القاهرة: جامعة القاهرة، 2007، ص245.

وهكذا تعددت التعبيرات التي أطلقت على هذه الجماعات إلا أن جماعات الضغط هو أشملها، ويمكن تعريفها (بأنها مجموعة أفراد لهم مصالح مشتركة، تجمعهم علاقات ثابتة وشعور مشترك يوحدهم ضد غيرهم من الجماعات، وخطة تضمن استمرار تلك الجماعة واستمرار عملها في حماية مصالحها الخاصة)[1].

ويلجأ أعضاء جماعات الضغط السياسية إلى استخدام عدة أساليب للتأثير على السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية من أجل تحقيق أهدافهم، من هذه الأساليب:

- الاتصال المباشر وغير المباشر مع البيت الأبيض والوزارات، عبر الانترنت والفاكس والتلفون وقنوات الإعلام الاجتماعي.
- بناء العلاقات الخاصة والمباشرة مع الرئيس والوزراء وأعضاء الكونغرس وباقي المسئولين ذوات المناصب العليا المقربة من دائرة صنع القرار السياسي الخارجي.
- ممارسة الضغط على البيت الأبيض والكونغرس من قبل المنظمات الداخلية.
- الضغط على مجلس الكونغرس بهدف تشريع قانون أو إصدار قرار يخدم مصالح جهة معينة من الدول والشعوب.
- توظيف مؤسسات الإعلام الجماهيري للتأثير على الرأي العام باتجاه تأييد موقف معين والدفاع عن قضية خاصة أو بالعكس، ومن جانب آخر الاستفادة من وسائل الإعلام كمصدر للدعاية ونشر المعلومات الخاصة[2].

---

[1] شريف عادل منصف، **التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الجزائر بعد أحداث 11سبتمبر 2001**، جامعة خميس مليانة، 2015، ص34.

[2] عمر حمد امين نور الديني، مرجع سبق ذكره، ص 48.

ثانيا– أهم جماعات الضغط والمصالح المؤثرة في صنع القرار الخارجي الأمريكي:

أ/ المجمع الصناعي العسكري الأمريكي:

يعرف المجمع الصناعي العسكري بأنه تحالف العسكريين ومنتجي الأسلحة وكبار السياسيين بحيث يقوم هذا المجمع على شراكة تضم ثلاثة أطراف: (مالكي الصناعات ذوات الإنتاج العسكري، المسئولون الحكوميون الذين لديهم سلطة أو مصالح في مجال الإنفاق العسكري، والنواب الممثلون لولايات تستفيد اقتصاديا من الإنفاق العسكري)[1]. ويعود ظهور هذا التحالف إلى فترة الستينات وذالك في خطاب إيزنهاور1961 أين تحدث فيه عن التغيير الذي لحق بالمؤسسة العسكرية واختلافها عما كانت عليه في السابق، أين لم يكن هناك انتشار لظاهرة ارتباط المصالح بازدياد التسلح.

وقد برز تأثير هذا المجمع في القرار السياسي الأمريكي الخارجي عن طريق اختراقهم لدوائر صنع القرار مستفيدين في ذلك من البحوث والدراسات التي كانت تسوق لمفاهيم مختلفة تتعلق بالأمن القومي الأمريكي (الضربة الإستباقية، سياسة قلب الأنظمة ..)، إلى جانب تقلد بعضهم لمناصب حساسة في أجهزة الدولة، وإضافة إلى هذا فإن المجمع يستمد قوته من تواجد الحلف الأطلسي ومن استمراريته وتوسعه[2].

---

[1] سليمان علي حسين، (جماعات المصالح والضغط ودورها في صنع القرار السياسي الأمريكي)، **مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، العدد27، الجامعة المستنصرية، 2009، ص104.

[2] شريف عادل منصف، مرجع سبق ذكره، ص35.

يهدف هذا المركب إلى إتاحة المجال لتمركز القوات الأمريكية في أشد مناطق العالم حساسية وأكثرها أهمية من الناحية الإستراتجية والعسكرية، إلا أن الدوافع الاقتصادية أكثر أهمية وتقع في المركز من كل تلك الأهداف ومن أبرزها:

- دفع الإدارة الأمريكية إلى زيادة الميزانية المخصصة للدفاع، وبيع الأسلحة تحت طائلة الحرب، وهو ما استفاد منه المركب، وقد ساهمت حروب الخليج الثلاثة في هذا الاتجاه.
- السيطرة المباشرة على النفط والموارد والثروات، وفرض الهيمنة الأمريكية على العالم، من خلال التحكم بالنفط وإمداداته وأسعاره، والتحكم في الإنتاج والاستهلاك.
- إقامة قواعد إستراتجية في المنطقة العربية، تضمن لها السيطرة على النفط وردع الجماعات المعادية للنفوذ الأمريكي.
- حماية الوجود الإسرائيلي وضمان تفوقه الإقليمي الدائم في المنطقة العربية.
- تعزيز القوة الاقتصادية الأمريكية في مواجهة القوى الاقتصادية الأخرى الناشئة في أوروبا وآسيا[1].

ب/ اللوبي الصهيوني:

اللوبي الصهيوني هو قوة متعددة القوى يضم دولة إسرائيل، وجماعات اليهود الأمريكيين، وحلفائهم في الحكومة، ومجموعات ذات اهتمامات خاصة موالية للصهيونية[2]،

[1] عبد الغني حجاب، **دور الشبكات غير الرسمية في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية**، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2005، ص10.

[2] جانيس ج.تيري، **السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط (دور جماعات الضغط والمجموعات ذات الاهتمامات الخاصة**، (تر:حسان البستاني)، الدار العربية للعلوم- ناشرون،بيروت، 2006، ص121.

ويعد اللوبي الصهيوني من أكثر جماعات الضغط تأثيرا في السياسة الخارجية الأمريكية[1]، فالواضح أنه من أكثر الجماعات تنظيما وانتشارا، وأعمقها صلة بصناع القرار في الإدارة الأمريكية، وفاعل قوي في الجامعات وأجهزة الإعلام ومراكز الأبحاث[2]، وهذا يرجع إلى ما تمثله إسرائيل من أهمية إستراتجية للولايات المتحدة الأمريكية لحماية مصالحها في المنطقة العربية[3].

وفي دراسة المفكرين "ميرشايمر" و"والت" لقوة اللوبي الصهيوني حددا خمسة عناصر:

- التأثير على السلطة التشريعية (الكونغرس).
- التأثير على السلطة التنفيذية (الرئيس).
- التلاعب بوسائل الإعلام.
- توجيه مراكز الأبحاث والدراسات.
- الهيمنة على الحقل الأكاديمي والجامعي.

وفي دراسته الرائدة عن "العرب واليهود في أمريكا" أضاف البروفسور بكر إلى جانب ما سبق ثلاثة عوامل جديدة هي: (الصوت الانتخابي اليهودي، التنظيم، رأس المال والتمويل)، كأحد أهم عوامل قوة ونفوذ اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية[4].

---

[1] عبد الحليم غازلي، (دور جماعات المصالح الأمريكية من أصول إفريقية في رسم السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه إفريقيا)، **مجلة فكر ومجتمع**، العدد 22، الجزائر، 2014، ص115.

[2] عبد الغني حجاب، مرجع سبق ذكره، ص94.

[3] سامية حروز، **دور اللوبي الإسرائيلي في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الصراع العربي الإسرائيلي**، جامعة ورقلة، 2016، ص27.

[4] أحمد محمد أبو زيد،(في مسألة اللوبي العربي في أمريكا)، جريدة الخليج، **يومية إماراتية**، العدد 11367، يوليو2010، ص17.

ومن بين أهم تلك الجماعات الداعمة لإسرائيل والتي تلعب دورا هاما في القرار السياسي الخارجي نجد: المؤسسة الرسمية القائمة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل " لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية (AIPAC)"، التي أنشأها المجلس الصهيوني الأمريكي سنة 1954، وكان لدى هذه اللجنة بحلول أواسط الثمانينات 75 ألف موظف، بميزانية سنوية تقدر بـ 5.7مليون دولار[1].

يتضح مما سبق بأن جماعات الضغط هي من أهم الفواعل المأثرة في صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية، والملاحظ انتشار وتعدد وتنوع هذه الكيانات في التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية، حسب الاهتمامات التي توجه كل منها.

المطلب الثاني: مراكز البحوث والدراسات (Think Tanks)

يطلق على مراكز البحوث والدراسات تسمية "Think tanks"، أنشأت من طرف الأكاديميين والباحثين وغيرهم من المسئولين الأمريكيين، تقوم بمناقشة وإيجاد الحلول لقضايا معينة، وهي ليست بالأمر الجديد بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

أولا– مفهوم مراكز الدراسات والأبحاث:

" مراكز الأبحاث والدراسات"، " غرف التفكير والرأي"، "خزانات الفكر"...، كل هذه العبارات تشير إلى معنى واحد في اللغة الانجليزية "Think tanks"، فكلمة (Think) تعني: التفكير[2]،

[1] عبد الغني حجاب، مرجع سبق ذكره، ص101.

[2] كريمة زواوي، **دور غرف التفكير في صنع السياسة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية**، جامعة أم البواقي، 2015، ص10.

وكلمة (Tanks) تحمل أكثر من دلالة (دبابة، آلة حربية ..)، وبالتالي فالجمع بين الكلمتين يعني الفكر والسلاح، وقد عبر عنها **الرئيس الأمريكي الأسبق "إيزنهاور"(إن نفوذ هذه المؤسسات ينطوي على تفويض لم يصوت عليه أحد، وسلطته لا تخضع لحساب)**[1]، في إشارة أنها قادرة على التأثير في صنع القرار بعيدة

عن المساءلة والمسؤولية[2]، وقد استخدمت لأول مرة في الولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية للإشارة إلى غرفة أو بيئة آمنة يستطيع علماء الدفاع أو المخططون العسكريون الاجتماع فيها لمناقشة الأمور الإستراتجية[3].

إذ يمكن القول بأن مراكز الأبحاث والدراسات هي عبارة عن كيانات ومؤسسات حكومية وغير حكومية وظيفتها القيام بالأبحاث العلمية والدراسات السياسية، وتقديم الرؤى المستقبلية المناسبة لتطورات الأحداث، والإسهام في صنع القرارات[4].

ثانيا– أهم المراكز البحثية:

فيما يلي عرض لأهم المؤسسات البحثية المؤثرة داخل الولايات المتحدة الأمريكية:

---

[1] شريف عال منصف، مرجع سبق ذكره، ص37.

[2] محمود شرقي، مرجع سبق ذكره، ص145.

[3] عمر حمد امين نور الديني، مرجع سبق ذكره، ص51.

[4] بسمة خليل نامق الأوقاتي، (مؤسسات مخازن التفكير ودورها في صياغة السياسة الخارجية للدولة الحديثة حالة دراسية النموذج الأمريكي)، **مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية**، العدد الثاني، جامعة القادسية، 2009، ص133.

1. **مؤسسة بروكنغز(Brookings Institution)**: هي إحدى أقدم مؤسسات البحث في الولايات المتحدة، تأسس عام 1916، ويعد هذا المعهد من أكثر مراكز الأبحاث تأثيرا في السياسة الأمريكية، وهو في صدارة مراكز الأبحاث والدراسات في الولايات المتحدة الأمريكية، ومن مؤشرات تقدمه كونه الأكثر مصداقية واقتباسا من الإعلام الأمريكي، والسياسيين والكونغرس[1].
2. **مؤسسة راند (Rand Corporation)**: هي إحدى أكبر مؤسسات الأبحاث الأمريكية الخاصة بالسياسة الخارجية والدفاعية والشؤون الإستراتجية، وتعد هذه المؤسسة العقل المفكر لوزارة الدفاع الأمريكية، خاصة في مجال الأبحاث المتعلقة بالأسلحة الأمريكية وأنظمة الدفاع والرؤى الإستراتجية[2].

هناك العديد من هذه المراكز والمؤسسات الأخرى كمؤسسة التراث، معهد ماتهامن للبحوث السياسية، معهد ركفورد، مؤسسة هوفر للسلام، مركز الدراسات الإستراتجية والدولية، معهد المشروع الأمريكي لبحوث السياسة العامة ...

تقوم هذه المراكز بمعالجة القضايا التي تمس مباشرة المصالح والأهداف الأمريكية، أما عن الوظائف الأساسية لهذه المؤسسات والمراكز حسب ريتشارد هاس "Richard Haass" فإنهم يخلقون تفكيرا جديدا حول[3]

---

[1] أحمد عبد الأمير الأنباري، (دور مراكز الأبحاث واللوبي اليهودي في صنع السياسة الخارجية الأمريكية)، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، العدد الثاني، بغداد، 2018، ص 45.

[2] باهر مردان، **الإستراتجية الأمريكية الأهداف والوسائل والمؤسسات، بكين**، 2014، ص80.

[3] محمد أمين بروس، مرجع سبق ذكره، ص127.

السياسة الخارجية، كما أنهم يزودون الكونغرس والإدارة الرئاسية بالخبراء والعلماء لتقلد مناصب عليا وحساسة، كما يحاولون بناء فهم مشترك حول الخيارات المطروحة وهذا بالتنسيق مع صناع السياسة.

مما سبق يتضح بأن مراكز الأبحاث والدراسات في الولايات المتحدة الأمريكية تسهم بشكل كبير في صنع السياسة الخارجية وتوجيهها، وذلك لما توفره من قاعدة بيانات لا يمكن لصانع القرار الاستغناء عنها.

المطلب الثالث:دور الرأي العام ووسائل الإعلام الأمريكي

يعد الرأي العام ووسائل الإعلام مظهرا بارزا ومعبرا في الدول الديمقراطية، بحيث يولي صناع القرار اهتماما واسعا بهما لما يمتلكانه من قوة تأثيرية خاصة في القضايا المهمة.

أولا– الرأي العام:

يعبر الرأي العام عن أراء ومواقف المواطنين واتجاهاتهم في القضايا التي تخص السياسة العامة للدولة، ويبرز دوره أكثر بالنسبة لقضايا السياسة الخارجية لما تمثله هذه الأخيرة من أهمية على مكانة ودور الدولة على المستوى الخارجي[1]. ويعبر الرأي العام عن نفسه إما من خلال قنوات منظمة مثل الأحزاب وجماعات المصالح ووسائل الإعلام أو يفرض نفسه في شكل مزاج عام ومظاهرات سياسية، وفي السياسة الخارجية كما هو الحال في السياسة الداخلية، يمارس الرأي العام دوره في عملية صنع القرار بقيامه بدور الداعم لسياسة الحكومة الخارجية أو المناهض لها[2].

[1] محمد أمين بروس، المرجع السابق، ص127- 129.

[2] رياض حمدوش، مرجع سبق ذكره، ص100.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية يحتل الرأي العام مكانة كبيرة، ويعتبر أحد مكونات عملية صنع وتنفيذ القرارات، وقد ازدادت أهميته في الآونة الأخيرة مع التطور النوعي الذي عرفته تقنيات المعلومات والاتصالات والتي تعتبر في الولايات المتحدة الأمريكية أحد المصادر الأساسية لقياس أراء الجمهور ورصد انطباعاتهم[1]، خاصة في القضايا المصيرية (تأييد قرار الانسحاب من الصومال في التسعينات، وقرار عدم استخدام رواندا، إضافة إلى مساندة قرار غزو أفغانستان)[2].

ثانيا– وسائل الإعلام

ترجع أهمية وسائل الإعلام كأداة مساهمة في صنع السياسة الخارجية، إلى تأثيرها على كل من صناع القرار والرأي العام، كما تتجه أيضا بأجندتها بما يخدم مصالح الأطراف المالكة.

يقول عالم الاتصالات الأمريكي هربرت.أ شيلر: (يقوم مديرو أجهزة الإعلام في أمريكا بوضع أسس عملية تداول الصور والمعلومات ويشرفون على معالجتها وتنقيحها وإحكام السيطرة عليها لأنها تلك الصور والمعلومات التي تحدد معتقداتنا ومواقفنا بل وتحدد سلوكنا في النهاية)[3].

تشكل وسائل الإعلام الأمريكية أحد الحلقات الأساسية في إستراتجية الهيمنة المتكاملة للولايات المتحدة الأمريكية، بالاستفادة من حرية التعبير الضخمة التي تتمتع بها، مما يجعلها أكثر قابلية للتأثير على نحو طبيعي[4].

---

[1] محمد أمين بروس، مرجع سبق ذكره، ص129.

[2] شريف عادل منصف، مرجع سبق ذكره، ص38.

[3] رويال كلاس للبحوث، (تأثير قوة الاعلام الأمريكي)، الكويت ،ص4.

[4] عبد الله سالم مطر، (الإعلام والحرب: دراسة دورا لإعلام الأمريكي في توجيه الحرب– حرب البلقان نموذجا)، **المجلة السياسية والدولية**، العدد13، الجامعة المستنصرية، 2009، ص116.

وتسيطر الولايات المتحدة الأمريكية على أكثر من 80% من سوق الإعلام العالمي، يعني هذا أن 80% من التدفق الإعلامي على امتداد كوكبنا هو أمريكي، وأن التحكم الأمريكي في القنوات والآليات الإعلامية والمعلوماتية ووسائل الاتصال قد بات شبه كامل وخاصة في احتكار وصياغة الأخبار والمعلومات عالميا، كما أن الإنفاق الإعلاني في الولايات المتحدة يتجاوز المائتين مليار دولار سنويا مشكلا أكثر من نصف الإنفاق الإعلاني العالمي.

إن معظم وحوش الإعلام الأمريكي ممن أقاموا إمبراطوريات مثل شركة Vivendi للميديا والاتصالات ومؤسسة Aol الإعلامية، هم من اليهود الصهاينة المرتبطين ببيوت رأس المال الكبرى المتحكمة سياسيا وإعلاميا وثقافيا بالعالم حاليا.

كذلك فأن اكبر سبع شركات تلفزيونية وصحيفة المهيمنة عالميا مثل: FOX. MTV. CNN. CBS. NBC. ABC، وكبرى شركات صنع الأفلام السينمائية الأمريكية (والت ديزني، استوديوهات يونفيرسال، جنرال إلكتريك..) يديرها صهاينة، ويسيطرون أيضا على مئات من أبرز الصحف والمجلات وشركات التوزيع في الولايات المتحدة[1].

ومن الأمثلة لتي يتم الاستشهاد بها فيما يخص فعالية وسائل الإعلام الأمريكي ومدى تأثيرها هو ما قامت به وسائل الإعلام المحسوبة على تيار المحافظين الجدد بتشويه صورة الرئيس العراقي الأسبق صدام حسين، ودعم الحرب على العراق[2].

---

[1] خير الدين عبد الرحمان، **تصدعات في القلعة الأمريكية: تحليل استشرافي استراتيجي**، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2006، ص92- 93.

[2] شريف عادل منصف، رجع سبق ذكره، ص39.

نستنتج من خلال ما سبق أنه إلى جانب الأجهزة الحكومية في صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية هناك أعداد كبيرة من الفواعل والقوى غير الرسمية من جماعات الضغط والمصالح، ومراكز الدراسات والتفكير وبمشاركة الرأي العام والإعلام الأمريكي أيضا والتي تساهم بشكل كبير في صنع القرار الخارجي وتؤثر في صياغة وتنفيذ القرارات المتعلقة بخيارات السياسة الخارجية للولايات المتحدة خاصة مع التطورات التكنولوجية التي مست وسائل الاتصال والمعلومات.

المبحث الثالث: أثر البيئة الدولية في صنع القرار الخارجي الأمريكي

إن محدد النفط في العالم وضرورة تأمينه، وإسرائيل في الشرق الأوسط وواجب حمايتها وإيديولوجية العدو الخارجي الذي يهـدد الولايات المتحدة الأمريكـية سواء كانت الشيوعية سابقـا أو الإسلام حاليـا بما يعرف "بالحرب على الإرهاب"، والقوى الكبرى كالاتحاد الأوروبي، الصين، اليابان وروسيا، تعتبر جميعها بيئة خارجية عن الولايات المتحدة ومحدد في صنع السياسة الخارجية الأمريكية إلى جانب مجموعة العناصر المرتبطة بالبيئة الداخلية، لذلك تضل البيئة الدولية محل اهتمام صناع القرار في الولايات المتحدة.

المطلب الأول: الفكر الإستراتيجي الأمريكي في القرن الواحد و العشرين

منذ نهاية الحرب الباردة تغيرت بنية النظام الدولي وأصبح أحادي القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية بكل ما تتطلبه تلك الأحادية من تركيز كبير لمصادر القوة المختلفة، وهذا ما سهل لها لعب أدوار متنوعة في آن واحد، حيث استفادت كثيرا من البنية الأحادية في اتجاه فرض سياستها، ومن جهة أخرى فقد تأثرت الولايات المتحدة بظهور فاعلين جدد من غير الدول على مستوى العلاقات الدولية، خاصة منها تلك الفواعل الرافضة للهيمنة الأمريكية كالتنظيمات الإسلامية ومنها تنظيم القاعدة[1].

ولقد أدت أحداث 11 سبتمبر 2001 إلى التأثير في صورة الولايات المتحدة الأمريكية، وأحدثت صدمة للشعب الأمريكي وأشعرته بوطأة الحروب، لذلك كانت الإدارة الأمريكية حريصة على أن توجه آلتها الحربية وبصورة سريعة لإعادة طرح القوة الأمريكية، وطمأنة الشعب الأمريكي بأن لن يتعرض له مرة أخرى[2]،

---

[1] محمد أمين بروس، مرجع سبق ذكره، ص134.

[2] خليل حسين، **النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية**، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2009، ص302.

لذلك فقد أعلن الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الابن الحرب على الإرهاب في 13 سبتمبر 2001.

وعلى مدى عامين (2001-2003)، شنت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب على أفغانستان، ثم على العراق، وأطلقت يد إسرائيل للبطش بالفلسطينيين، وفي العام 2006 أطلقت مخططها لتنفيذ مشروع الشرق الأوسط الجديد عبر عدوانها بالاتفاق مع إسرائيل على لبنان وطبقت الحصار الاقتصادي والمصادرة على العديد من رؤوس الأموال، ، ثم طرحت مبادرة الشرق الأوسط الموسع بهدف إحكام السيطرة على المنطقة[1]. ومن أجل إعطاء تفسير ومبرر للهجمات الأمريكية في مناطق عدة من العالم، فإن أي فهم للتعريف الأمريكي للإرهاب قد تم تنحيته جانبا، كما تم وصف أي معارضة دولية أو إقليمية أو حتى محلية للسياسة الأمريكية بأنها معارضة إرهابية سواء كانت جماعات أو دول، واشتمل هذا التعريف بما يعرف بالدول المارقة (العراق، إيران ..) وهي الدول التي ليست حليفة للولايات المتحدة الأمريكية. واقتنع صناع القرار السياسي في الولايات المتحدة بأن مشاعر الغضب والتطرف ليست تلك المتعلقة بالفقر ومستوى التعليم والثقافة وسوء إدارة الدولة، وأن وضع حد للتطرف والأصولية الإسلامية إنما يتطلب إصلاح أنظمة الحكم في البلدان العربية ونشر الديمقراطية وتحقيق إصلاحات اقتصادية وجذب الاستثمارات وتغيير مناهج التعليم والثقافة[2].

وبالتالي فرض الهيمنة الأمريكية على العالم ومحاولة صياغة النظام العالمي وفق أسس ومبادئ تخدم مصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

---

[1] خليل حسين، المرجع السابق، ص302.

[2] محمد أحمد أبو غنيم، **دور المؤسسات الأمريكية في تنفيذ السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في فلسطين**، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الدبلوماسية)، أكاديمية الإدارة والسياسة، جامعة الأقصى، 2013، ص59.

المطلب الثاني: السيطرة على منابع النفط

منذ الثلاثينات من القرن الماضي أصبح النفط عاملا مهما من عوامل السياسة والقوة، وتعاظم دوره أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية، وكثيرا من استراتجيات الحرب وخططها بنيت على أساس السيطرة على مصادر الطاقة أو السيطرة على معبر وممرات طرق النفط وحمايته[1].

تعد الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مستهلك للنفط، فقد استغل اقتصادها استعمال البترول في صناعة السيارات وتطوير صناعة الخطوط الجوية المدنية، وتم اكتشاف العديد من احتياطات النفط في منطقة الشرق الأوسط، مما جعلها أكبر منتج للنفط، مما يعني كميات كبيرة من النفط خارج حدود الولايات المتحدة[2].

وتدرك الولايات المتحدة الأمريكية أن طاقة النفط هي الأرخص وأن إنتاج طاقة بديلة مازال في إطار البحث لكنه لم يتقدم إلا إذا تضاءل الاحتياطي النفطي في العالم، وارتفعت الأسعار بما يتناسب مع كلفة إنتاج بديل للنفط لذلك فمهما قيل عن الطاقات البديلة للنفط كالغاز واحتياطاته الهائلة في دول عديدة أو الطاقة النووية أو غيرها، سيبقى النفط ركيزة أساسية من ركائز النهوض الاقتصادي العالمي وتطوره، وهو يمثل دعامة للاقتصاد وأساسا مهما من أسس تحقيق انتعاشه خلال الأزمات التي يعانيها وبالتالي لا بديل عن النفط[3].

---

[1] أميمة جعفر عمر، مرجع سبق ذكره، ص69.

[2] ريتشارد هاينبرغ، **سراب النفط: النفط والحرب ومصير المجتمعات الصناعية**، (تر: عبد الله انتوان)، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2005، ص 116.

[3] أميمة جعفر عمر، مرجع سبق ذكره، ص 69.

يعتبر التدخل الأمريكي العسكري في أفغانستان والعراق 2001،2003 على التوالي ليس فقط من أجل السيطرة على النفط للاستهلاك المحلي، بل هي عناصر ومكونات لخطة أمريكية طويلة للسيطرة والهيمنة على إمدادات النفط والغاز لأوروبا وآسيا واليابان، ومن ثم السيطرة على مستقبل الاقتصاد العالمي، وعليه كان ولا يزال النفط يصنع المدركات السياسية الخارجية للإدارات الأمريكية المتعاقبة وهو دافع يدفع أمريكا إلى انتهاج سلوك دون آخر وهو أيضا الهدف أي السيطرة على مصادره وطرق إمداداته غبر العالم.

وبعد أن تغير هيكل صناعة النفط في الغرب خاصة بعد عام 1973، وتغير الفواعل المسيطرة عليه(من الشركات إلى الدول)، والتقلبات الحادة في سعره، ومع تزايد استيراد النفط والطلب عليه، اضطرت أمريكا إلى إعادة تشكيل سياسة الخاصة بالطاقة عبر تنويع المصادر المنتجة لهذا المورد خاصة في دول آسيا وبحر قزوين، حيث ساعدت دول آسيا الوسطى على تنمية صناعات النفط والغاز لمواجهة النفوذ الروسي واحتواء إيران، وبالتالي الحفاظ على المستوى المنخفض للأسعار وتأمين أنابيب آمنة، ودعم حلفائها في المنطقة[1].

المطلب الثالث: الإستراتجية الأمريكية في الشرق الأوسط (حماية أمن إسرائيل)

لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاعتماد على قوة إسرائيل عن طريق إمدادها بكل أنواع الدعم السياسي والمالي والعسكري والاقتصادي، باعتبارها أساسا في الدفاع عن المصالح الأمريكية الشرق الأوسط، وتوجد مجموعة من العوامل التي دفعت باتجاه جعل حماية أمن إسرائيل يمثل مصلحة إستراتجية الولايات المتحدة انطلاقا من الارتباط العضوي بين إسرائيل والولايات المتحدة والذي يتمثل في وجود مصالح مشتركة وتواصل [2]

[1] طارق بوكعباش، مرجع سبق ذكره، ص 135- 136.

[2] محمد أحمد أبو غنيم، مرجع سبق ذكره، ص 60.

الأمريكية، انطلاقا من الارتباط العضوي بين إسرائيل والولايات المتحدة والذي يتمثل في وجود مصالح مشتركة وتواصل ثقافي بين المجتمعين الأمريكي والإسرائيلي، كما وكان لإسرائيل أهميتها في حماية المصالح الحيوية الأمريكية في المنطقة العربية، حيث أن الإبقاء على إسرائيل قوية من وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية يضمن مصالح الولايات المتحدة في المنطقة من أي مواجهة أو تهديد، دون حاجة إلى تدخل عسكري أمريكي مباشر لحماية هذه المصالح.

إن موقع إسرائيل الجغرافي المتميز الذي يجعلها قاعدة انطلاق مثالية للقيام بعمليات عسكرية في كافة الاتجاهات، أكسبها أهمية إستراتجية لدى صناع القرار ومتخذيه في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يمكن الوصول إليها بسهولة ولديها تسهيلات إسناد متقدمة تستطيع أن توفر للقوات الأمريكية ما تحتاج إليه من إمكانات تجهيز وصيانة، فضلا عن قدراتها العسكرية وتفوقها في مجال البحث والتطوير والاستخبارات على نحو يجعل بالإمكان الاعتماد عليها كقوة ردع في المنطقة، لذلك لم تستخدم الولايات المتحدة الأمريكية حق النقض في أي مسألة أخرى مرتبطة بسياستها الخارجية لحماية منتهك دائم للقانون الدولي كما هي حالها مع إسرائيل، حيث استخدمت حق النقض لصالح إسرائيل وضد المصالح العربية والفلسطينية بالذات ما يزيد عن 40 مرة، ولم يكن لأي سياسة خارجية إقليمية هذا العـدد من صانعي السياسة الأساسيين في وزارة الخارجية والبنتاغون المرتبطين عضويا بدولة خارجية وموالين لها سياسيا كما هو حال الشرق الأوسط المعاصر، ولم يكن أي ميدان من ميادين السياسة الخارجية غير مناقش في وسائل الإعلام كما هو حال التوسع الاستعماري الاستيطاني الإسرائيلي وانتهاكه وقمعه المتواصل لحقوق الإنسان[1].

[1] محمد أحمد أبو غنيم، المرجع السابق، ص60- 61.

المطلب الرابع: طبيعة النظام الدولي

أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تواجه تحديات حقيقية بعد عودة العالم إلى حالة تعدد الأقطاب في آسيا، حيث تشكل اليابان دولة صناعية متقدمة، والصين كدولة واعدة باتجاه أن تصبح عملاقا اقتصاديا ودول جنوب شرق آسيا الأخرى التي وصلت إلى القمة، كذلك وفي أوروبا حيث فرنسا تسعى إلى زعامة القارة، وألمانيا التي تزداد كفاءة إنتاجها، لذا تبدو المنافسة الاقتصادية والصراعات بين الولايات المتحدة الأمريكية من طرف، وأوروبا وفرنسا من طرف آخر، وروسيا كطرف ثالث على اقتسام المغانم ومناطق النفوذ والأسواق[1].

ورغم وجود هذه القوى و مشاركتها في إدارة النظام الدولي إلا أن ما يميز البيئة الدولية في الوقت الراهن هو انفراد الوليات المتحدة الأمريكية بإدارة أغلب التفاعلات العالمية، وهي الدولة الوحيدة القادرة على العمل المنفرد بحكم ما تملكه من عناصر وعلاقات قوى، وبحكم القوة وعلاقات القوة تلك والحراك نحو التعددية في النظام الدولي، قد لا تستطيع الولايات المتحدة أن تنفذ كل ما تريده خلال المستقبل، ولكن لا يمكن للقوى الأخرى أن تنفذ أشياء لا تريدها الولايات المتحدة، وإذا ما تتبعنا للسلوك السياسي الأمريكي منذ انتهاء الحرب الباردة نجد أنه اتجه نحو المزاوجة بين السلوك المنفرد وبين الدعوة للعمل الجماعي عسكريا، ونحو اعتماد الشراكة والتنافس في إدارة النظام الاقتصادي العالمي (إشراك حلف الناتو في أفغانستان وليبيا، إشراك[2]

---

[1] أميمة جعفر عمر، مرجع سبق ذكره، ص 72.

[2] خضر عباس عطوان، أحمد محمود عبد المجيد، (الولايات المتحدة والقوى الكبرى وطبيعة مشاركتها في إدارة النظام الدولي)، **مجلة قضايا سياسية**، العدد 37- 38، جامعة النهرين، 2014، ص 480.

أعضاء مجلس الأمن "ألمانيا" في المفاوضات بشأن البرنامج النووي الإيراني..، دعم فرنسا في عهد الرئيس ساركوزي، دعم بريطانيا في أغلب أدوارها الدولية..)[1].

أما بالنسبة للمنظمات الدولية وفي إطار تعزيز الإستراتجية الأمريكية الكبرى والحفاظ على المصالح الوطنية في النظام الدولي، سعت الولايات المتحدة إلى إرساء آليات وإقامة نظام دولي هيكلي منذ 1945 وأنشأت مؤسسات عكست مصالحها وقيمها الخاصة وتلك المتعلقة بحلفائها[2]، بحيث عملت على فرض توجهاتها على الدول خاصة بعد الحرب الباردة، فقد استفادت من المؤسسات المالية والتجارية في التأثير على اقتصاديات الدول النامية، بالإضافة إلى استفادتها من الحلف الأطلسي في صياغة سياستها الأمنية في العالم، كما استفادت من حق الفيتو في مجلس الأمن في تعطيل العديد من المشاريع التي لا تخدم مصالحها[3] (استخدمت الولايات المتحدة حق الفيتو77 مرة ، واعترضت 36 مرة في مجلس الأمن على قرارات التي تدين إسرائيل، وصدور العشرات القرارات عن مجلس الأمن بخصوص القضية الفلسطينية منذ1947 ولم تنفذ حتى اليوم مثل: مصادرة الأراضي، بناء المستوطنات، انتهاك المقدسات الدينية ..)[4].

---

[1] خضر عباس عطوان، أحمد محمود عبد المجيد، المرجع السابق، ص481.

[2] مايكل جاي مازار وآخرون، **خيارات بديلة للسياسة الأمريكية نحو النظام الدولي**، كاليفورنيا: مؤسسة راند، 2017، ص8.

[3] شريف عادل منصف، مرجع سبق ذكره، ص39.

[4] أزهار عبد الله حسن الحيالي، (النظام الدولي الراهن وانحراف الشرعية الدولية المظاهر والدلالات)، **مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية**، العدد الرابع، 2011، ص242.

خلاصة الفصل الأول

وفي الأخير نستنتج بأن عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية تتسم بكونها أكثر العمليات تعقيدا وتشابكا، وذلك لتعدد العوامل والعناصر المؤثرة، والتي تشارك في صياغة السلوك الخارجي للولايات المتحدة الأمريكية. وهذا ما يتيح انفتاح المجال والنقاش السياسي الدائم حولها.

حيث تتمثل المؤسسات الرسمية في السلطة التنفيذية المتمثلة في (رئيس الجمهورية، والجهاز التنفيذي للرئيس التابع له والمتمثل في مجلس الأمن القومي، وكالة الاستخبارات المركزية، وزارة الخارجية، وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون). أما عن السلطة التشريعية (الكونغرس الأمريكي): فيتمثل في مجلس الشيوخ ومجلس النواب والوكالات التابعة له.

واستنتجنا أيضا أن للقوى أو الفواعل غير الرسمية دور كبير في صنع القرار في السياسة الخارجية والتي تتمثل في: جماعات الضغط والمصالح، مراكز البحوث والدراسات، الرأي العام والإعلام الأمريكي.

كما استنتجنا أيضا أن للعامل الخارجي دور كبير في توازي مكانة القوى وعوامل البيئة الداخلية (المؤسسات الرسمية، والفواعل غير الحكومية) في التأثير على صنع القرار السياسي وصياغة السياسة الخارجية الأمريكية. والتي تتمثل في الحرب على الإرهاب، النفط، حماية أمن إسرائيل، القوى الكبرى والمنظمات الدولية.

الفصل الثاني:
مكـانة الشركات الكبـرى
في الحيـاة السيـاسيـة
الأمريكـية

تعد الشركات الكبرى مكونا أساسيا من جماعات الضغط، حيث تلعب دورا هاما في الأنظمة السياسية المختلفة، ودائما ما تسعى هذه الجماعات للحفاظ على مصالحها، ويظهر دورها بشكل بارز في الدول التي تعتمد على النظام الديمقراطي الليبرالي كأساس للحكم، كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تعد نموذجا مثاليا لدراسة دور هذه الجماعات.

وبالنظر إلى تلك الشركات في الولايات المتحدة، نجدها قوى اقتصادية كبرى، قد تتجاوز قوة دول مجتمعة، إذ أنها تمثل قوى ضاغطة وفاعلة، تعمل بنشاط كبير خاصة بعد بروز ظاهرة العولمة. والتي ساعدت بشكل كبير في بروز هذه الشركات، ويتفق معظم الباحثين والفقهاء الاقتصاديين والقانونيين على أن ظهور هذه الشركات الكبرى بدا منذ أواخر القرن التاسع عشر، عندما بدأت بنشر وتوسيع نشاطها الإنتاجي.

إن نمو نزعة التدخل العسكري للولايات المتحدة بداية التسعينات، هو التاريخ الذي بدأ يشهد القفزة الكبرى لهذه الشركات وبروزها إلى العلن، وهكذا اندمجت مصالح العولمة مع التعريف الموسع للأمن القومي، ومنذ ذلك التاريخ أصبح العالم يشهد تدخلات متتالية للولايات المتحدة، وأبرزها تلك التي كانت في المنطقة العربية.

المبحث الأول: ماهية الشركات الكبرى

تشكل الشركات الكبرى مكون أساس لجماعات الضغط والمصالح والتي تسعى من خلال عملها إلى التأثير في صنع القرارات وتوجيه السياسة العامة للدولة كي توافق مصالحها وأهدافها.

المطلب الأول: مفهوم الشركات الكبرى

الشركة هي عقد يلتزم بمقتضاه شخصين أو أكثر بحيث يلتزم كل منهم بأن يساهم في مشروع يستهدف الربح من خلال تقديم حصة من المال أو عمل[1]، إذن فهي بهذا المعنى عبارة عن مجموعة من أموال وحصص يقدمها الشركاء لتكون ذمة مالية واحدة مستقلة عن ذممهم الشخصية ومخصصة لتحقيق مشروع معين.

إن الشركات الكبرى التي سنتكلم عنها هي شركات عملاقة توازي سيولتها المالية ميزانيات دول بأكملها، لذا من الطبيعي أن يبرز دورها على الساحة الداخلية (الوطنية)، ويتجاوز حدود الدولة إلى ما هو عالمي، كما أننا سنلاحظ أن هذه الشركات الكبرى شكلت جماعات ضغط فاعلة استطاعت أن تتغلغل في جميع مفاصل الدولة ومنها مؤسسات صنع القرار.وفي تعريف الأستاذ وائل محمد إسماعيل لجماعات الضغط، أشار لدور الشركات فيقول "أما جماعات المصالح، فهي تلك الجماعات والجمعيات والنقابات[2]

[1] سارة نبيل، مقال بعنوان: مفهوم الشركة، متوفر على الرابط التالي:

https://hrdiscussion.com/hr103812.html

[2] مؤيد جبار حسن الصالح، (دور الشركات الكبرى في صنع القرار السياسي الأمريكي)، **مجلة أهل البيت**، العدد19، بغداد، جامعة أهل البيت، 2016، ص 419.

والشركات التي تجمعها مصلحة مشتركة فيما بينها، وتمارس مختلف وسائل الضغط للتأثير على القرار الحكومي والتشريعي.

ومن ذلك نستنتج أن الشركات مكون أساسي في جماعات الضغط والمصالح التي تسعى من خلال عملها إلى التأثير في النظم السياسية، وبالتالي التحكم في قراراتها كي تتوافق مع أهدافها ومصالحها.

كما تعد الشركات الكبرى من الفواعل والقوى المؤثرة في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية، ويتجلى هذا الدور من خلال النفوذ الواسع لها عبر مختلف دول العالم، ولهذا أصبحت ذات صلة بالأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية، وهذا يعكس مدى الارتباط بين هذه الشركات ومؤسسات صنع القرار السياسي الأمريكي.

تنامى نشاط هذه الشركات العملاقة على مختلف مجالات الاقتصاد والتجارة والعمل الربحي المتنوع، فمثلا أكبر خمس شركات أمريكية تمثل تجمع الشركات المنتجة للسلاح، وصلت مبالغ عقودها نهاية عام 2002 مع وزارة الدفاع الأمريكية كالآتي:

1. شركة لوكهيد مارتن Lockheed Martin..... 17 مليار دولار
2. شركة بوينغ Boeing.....16 مليار دولار
3. شركة نورثروب غرومان Northrop Grumman .....7 مليار دولار
4. شركة جنرال دينامكس General Dynamics .....7 مليار دولار
5. شركة يونايتيد تكنولوجي United Technologies ..... 3,6 مليار دولار[1]

[1] مؤيد جبار حسن الصالح، المرجع السابق، ص419-420.

واستولت عدة شركات ربحية كبرى على العقود الفدرالية للولايات المتحدة الأمريكية وكلهم متخصصين في الدفاع والسلاح، بحي بلغت عقودها سنة 2011 كالآتي:

1. شركة لوكهيد مارتن Lockheed Martin ..... 42,4 مليار دولار
2. شركة بوينغ Boeing ..... 21,5 مليار دولار
3. شركة جنرال ديناميكس General Dynamics ..... 19,4مليار دولار
4. شركة نورثروب غرومان Northrop Grumma..... 15مليار دولار
5. شركة رايثيون Raytheon ..... 14مليار دولار
6. شركة يونايتيد تكنولوجي United Technologies ..... 7.9مليار دولار
7. شركة L-3 للاتصالات القابضة ..... 7,3مليار دولار
8. شركة ماكسيون McKesson ..... 4,7مليار دولار[1]

وبلغت عقودها سنة 2018:

1. شركة لوكهيد مارتن Lockheed Martin ..... 40,5 مليار دولار
2. شركة بوينغ Boeing ..... 29,7 مليار دولار[2]

[1] The US Federal report for top contractos, 2011, Available on the link :
https://www.fpds.gov/fpdsng_cms/index.php/en/reports/62-top-100-contractors-report3.html

[2] The US Federal report for top contractos, 2018, Available on the link :
https://www.fpds.gov/fpdsng_cms/index.php/en/reports/62-top-100-contractors-report3.html

3. شركة رايثيون Raytheon ..... 18,7مليار دولار
4. شركة جنرال ديناميكس General Dynamics ..... 17,5 مليار دولار
5. شركة نورثروب غرومان Northrop Grumma.....11,9مليار دولار
6. شركة ماكسيون Mckesson ..... 8,9 مليار دولار
7. شركة يونايتيد تكنولوجي United Technologies ..... 6,3 مليار دولار
8. شركة L-3 للاتصالات القابضة..... 5,5مليار دولار[1]

ولا يخفى على أحد أن المؤسسة العسكرية الأمريكية هي أكبر زبون لدى شركات إنتاج السلاح التي تكون المؤسسة الصناعية العسكرية، ومن هذا المعطى نستطيع أن نفهم :

- دور الجيش الأمريكي خارج الولايات المتحدة الأمريكية بات يمثل منشطا مهما للإنتاج الصناعي العسكري ولعملية تصريف هذا الإنتاج في أسواق الجيوش الحليفة والمناطق الساخنة.
- السلك الحربي الأمريكي يعمل على توظيف مئات ألوف الأمريكيين من الشباب والعاطلين عن العمل، وهذا يساهم في تخفيف المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن البطالة.

[1]The US Federal report for top contractos, ibid, Available on the link : https://www.fpds.gov/fpdsng_cms/index.php/en/reports/62-top-100-contractors-report3.html

المطلب الثاني: الشركات الكبرى والشركات متعددة الجنسية

الشركات متعددة الجنسية، تعبير يطلق على الشركات الضخمة التي تشكل شركات فرعية في عدد من البلدان الصناعية وتسوق منتجاتها، وتعمل الشركات الفرعية ضمن البلد الخارجي، لكنها تحافظ على روابطها مع الشركة الأم في الوطن، أي أنها الشركات التي يضيق السوق الداخلي بمنتجاتها، فتمتد نشاطاتها إلى خارج حدود بلدها الأصلي، والذي يكون فيه مقرها الرسمي، فتنشئ فروعا (شركات) لها في بلدان عدة.

ولقد ظهرت في البداية الشركات الأوروبية كعابرة للقارات، ثم تبعتها الشركات الأمريكية، ومن أبرزها تلك العاملة في مجال النفط[1].

وتسعى هذه الشركات إلى زيادة وتوسيع مبيعاتها خارج نطاق الدولة التي تعمل بها، والحصول على الموارد خاصة المواد الأولية، وتنويع مصادر مبيعاتها وإمداداتها والتقليل من خطر المنافسة[2].

وفضلا عن أهداف هذه الشركات ومهنتها الرئيسية: التجارة، الربح، والتصنيع، فإن الذي يهمنا في بحثنا هذا هو الشركات المنخرطة في العمل السياسي، إذ تتميز هذه الشركات بـ:

- ضخامة حجمها، بحث تعتبر كيانات اقتصادية عملاقة، وتغزو نشاطاتها التجارة الدولية خاصة ميادين صناعة الأسلحة وتلك المتعلقة بالصناعة البترولية، حيث أن قيمة المبيعات السنوية لإحداها[3]

---

[1] مؤيد جبار حسن الصالح، المرجع السابق، ص420.

[2] سماح مختاري، **الشركات متعددة الجنسيات وأثرها في العلاقات الدولية**، جامعة بسكرة، 2017، ص48.

[3] عبد الحليم عمار غربي، **العولمة الاقتصادية "رؤى استشرافية في مطلع القرن الواحد والعشرين"**، سوريا، مجموعة دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة، 2013، ص108.

تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي لعدد من الدول[1].

حققت أكبر ثلاث شركات (أكسون، شل، موبيل) عام 1980 مبيعات فاقت حجم الإنتاج الوطني لكل ول العالم الثالث ماعدا سبع دول (الصين، البرازيل، الهند، المكسيك ، نيجيريا، الأرجنتين، إندونيسيا)[2].

وبلغ صافي مبيعات شركة لوكهيد مارتن14,3 مليار دولار للربع الأول من سنة 2019[3].

- أعداد عمالها كبير[4]، شركة يونايتيد تكنولوجي: 212 ألف عامل وموظف، شركة بوينغ: 168.400ألف عامل وموظف[5].
- انتشارها الواسع عالميا[6]، بحيث تغطي العديد من الأسواق العالمية لما لها من إمكانيات في التسويق[7]

---

[1] عبد الحليم عمار غربي، المرجع السابق، ص420.

[2] مقال بعنوان الشركة القابضة والشركة المتعدية القوميات، متوفر على الرابط:

http://almerja.com/reading.php?idm=51400

[3] Lockheed Martin Report, the corporation's Results financial. First Quarter 2019, Available on the link :

https://news.lockheedmartin.com/2019-04-23-Lockheed-Martin-Reports-First-Quarter-2019-Results

[4] مؤيد جبار حسن الصالح، مرجع سبق ذكره، ص421.

[5] مقال بعنوان: شركات السلاح وحصاد الأرواح والأرباح، متوفر على الرابط:

https://www.dw.com/ar/%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%A7%D8%AD-%D9%88%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%A8%D8%A7%D8%AD-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D9%88%D8%A7%D8%AD/a-18334867

[6] مؤيد جبار حسن، مرجع سبق ذكره، ص 421.

[7] سماح مختاري، مرجع سبق ذكره، ص49.

وامتلاكها لفروع وشركات تابعة لها في أغلب دول العالم.

- تنوع أنشطتها، بحيث تقوم بإنتاج أكثر من منتج على قطاعات متنوعة (النفط، السيارات، أدوات كهربائية..).
- تفوقها التقني، فهذه الشركات تتميز بامتلاكها تكنولوجيا متطورة مما ساعدها على توسيع وتدعيم مشاريعها.
- التخطيط الاستراتيجي، بحيث يعتبر التخطيط الاستراتيجي والإدارة الإستراتجية أداة لهذه الشركات الكبرى، وهو المنهج الملائم الذي يضمن تحقيق ما تهدف إليه هذه الشركات.
- إقامة التحالفات الإستراتجية، بحيث تحاول الشركات الكبرى المحافظة على العلاقات والتنسيق فيما بينها بهدف تحقيق مصالحها المشتركة وتعزيز قدراتها التنافسية والتسويقية[1].

نستنتج أن:

هذه الشركات الكبرى هي شركات عملاقة توازي سيولتها أحيانا وحدات دولية، وهي من الفواعل الرئيسية المؤثرة في صنع القرار في السياسة الخارجية، وبالتالي من الطبيعي أن يكون لها وجود قوي على الساحة الدولية.

[1] سماح مختاري، المرجع السابق، ص49- 50- 51.

المبحث الثاني: عرض لنماذج بعض الشركات الأمريكية الكبرى

هناك العديد من الشركات الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية، من شركات التكنولوجيا، الشركات المالية، شركات النفط، شركات إنتاج السلاح، شركات الإعلام والاتصال، وفيما يلي سنحاول التعرف على بعض هذه الشركات والتي لها ارتباطات سياسية وذلك من خلال التأثير بالضغط على دوائر صنع القرار السياسي الأمريكي من أجل تمرير مشاريع معينة أم مصالح أخرى.

المطلب الأول: شركات إنتاج وتجارة السلاح

1. **شركة لوكهيد مارتن Lockheed Martin**: هي شركة أمريكية عالمية في مجال صناعة الأسلحة والدفاع والأمن والتكنولوجيا المتقدمة ذات المصالح العالمية، تكونت هذه الشركة من خلال اندماج شركة لوكهيد وشركة مارتن ماريتا "Martin Marietta" في مارس 1995، ويقع مقر الشركة في ميريلاند بواشنطن العاصمة[1].

وتعتبر الشركة أكبر شركات العالم في مجال الصناعات العسكرية، وتعمل في أربعة مجالات رئيسية هي[2]:

[1] امان محمود، مقال بعنوان: معلومات عن شركة لوكهيد مارتن لصناعة الأسلحة، متوفر على الرابط التالي:

https://www.almrsal.com/post/659153

[2] مقال بعنوان: عمالقة الصناعات العسكرية، متوفر على الرابط التالي:

https://defense-arab.com/vb/threads/62388/

- الصناعات الجوية Aeronautics : بحيث توفر الشركة قدرات مذهلة وطائرات مميزة، تعمل باستمرار تصميم وبناء والحفاظ على أرقى الطائرات العسكرية، والبحث وتطوير لطائرات عالية الأداء، والسعي لاستراتجيات تصميم وتصنيع مبتكرة ومنخفضة التكلفة).
- الصواريخ ومكافحة الحرائق Missiles and Fire Control : تقوم بتطوير وتصنيع ودعم الأنظمة القتالية والصاروخية، وتقدم أيضا مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات لصناعة الطاقة النووية.
- أنظمة الروتاي والدفاع Rotary and Mission Systems: تعمل على توفير أفضل الأنظمة وأفضل الخدمات.
- أنظمة الفضاء Space: تقوم بتصنيع الأقمار الصناعية وأنظمة الرادارات، لتسهيل الاتصالات، والتنبؤ بالطقس، واستكشاف الفضاء[1].

2. **شركة بوينغ Boeing**: هي أكبر شركة في العالم للطيران والرائدة في مجال تصنيع الطائرات التجارية وأنظمة الدفاع والفضاء والأمن، تدعم الشركة شركات الطيران والحكومة الأمريكية والجهات المتحالفة معها في أكثر من 150 دولة. تشمل منتجات بوينغ والخدمات المصممة خصيصًا[2]

[1] Lockheed Martin Official website , Available on the link :
https://www.lockheedmartin.com/en-us/who-we-are/business-areas.html

[2] Boeing Official website , Available on the link :
https://www.boeing.com/company/

الطائرات التجارية والعسكرية ، والأقمار الصناعية ، والأسلحة ، والأنظمة الإلكترونية والدفاعية ، وأنظمة الإطلاق ، ونظم المعلومات والاتصالات المتقدمة ، والخدمات اللوجستية والتدريب على أساس الأداء.

تعد شركة بوينغ للأمن، الدفاع، والفضاء: ثاني أكبر شركة دفاع في العالم، وهي شركة الطيران والفضاء الوحيدة التي تقدم منتجات وقدرات تتيح لعملائها تلبية متطلبات المهمة من قاع البحر إلى الفضاء الخارجي. إنها تخدم قاعدة عملاء متنوعة، لكن اختصاصاتها الأساسية تركز في ستة مجالات رئيسية في السوق هي: المشتقات التجارية، الطائرات الحربية العسكرية، استكشاف الفضاء البشري، الأقمار الصناعية، الأنظمة والخدمات المستقلة[1].

3. شركة نورثروب غرومان Northrop Grumma: هي شركة أمريكية كبرى متخصصة في مجال الدفاع، والخدمات التجارية، والفضائية، والإلكترونية، ومنتجات وخدمات تكنولوجيا المعلومات. تم تشكيل الشركة الحالية في عام 1939 باسم شركة Northrop Aircraft ، وتم تغيير اسمها إلى شركة Northrop في عام 1958، تم اعتماد اسمها الحالي في عام 1994 بعد الاستحواذ على شركة Grumman، و المقر الرئيسي لهذه الشركة يقع[2]

[1] Boeing Official website, Ibide, Available on the link :
https://www.boeing.com/company/

[2] Stanley I. Weiss Amir R. Amir, article entitled, Northrop Grumman Corporation, Available on the link:
https://www.britannica.com/topic/Northrop-Grumman-Corporation

في مدينة لوس أنجلس، عملت شركة نورثروب جرومان كمقاول رئيسي لشركة أسطول قاذفات القنابل من طراز B-2 وتحتفظ بها حاليًا لسلاح الجو الأمريكي. كما أنه المقاول الرئيسي لنظام رادار الهجوم المشترك للمراقبة المشتركة (STARS المشتركة)، وهو نظام متطور للمراقبة المحمولة على الطائرات واقتناء الأهداف يتم توفيره لسلاح الجو الأمريكي والجيش الأمريكي. تصنع الشركة أنظمة رادار عسكرية، بما في ذلك رادارات مراقبة الحرائق المحمولة جواً والإنذار المبكر، نظم التدابير المضادة الإلكترونية، طائرة الإنذار المبكر E-2C Hawkeye، والطائرات بدون طيار، إنها مورد رئيسي لبرامج الطائرات العسكرية التابعة لشركة Boeing. تعد شركة نورثروب جرومان أيضًا المزود الرائد لأنظمة إدارة المجال الجوي، حيث أنتجت أنظمة مراقبة الحركة الجوية المدنية للمطارات في البلدان في جميع أنحاء العالم. تقدم شركة Logicon، Inc التابعة لها والمملوكة بالكامل خدمات تكنولوجيا المعلومات إلى الوكالات الحكومية الأمريكية والعملاء التجاريين والدعم الإداري لأنظمة الأسلحة العسكرية الأمريكية. يعد Litton Sector (المعروف سابقًا باسم Litton Industries) أكبر صانع للسفن غير النووية للبحرية الأمريكية ويقوم بتصميم وبناء وإصلاح السفن السطحية للعملاء الحكوميين والتجاريين في جميع أنحاء العالم. كما أنها المزود الرئيسي لتكنولوجيا الدفاع والإلكترونيات التجارية والمكونات والمواد[1].

[1] Stanley I. Weiss Amir R. Amir, Ibid, Available on the link : https://www.britannica.com/topic/Northrop-Grumman-Corporation

4. شركة جنرال ديناميكس General Dynamics: تأسست شركة General Dynamics في عام 1952[1]، تعمل شركة General Dynamics الأمريكية كشركة فضاء ودفاع حول العالم. تعمل في خمسة قطاعات: الفضاء ، أنظمة القتال ، تكنولوجيا المعلومات، أنظمة البعثات، والأنظمة البحرية[2]. يقع المقر الرئيسي لشركة General Dynamics في West Falls Church، مقاطعة Fairfax، فرجينيا[3].

إذن تعتبر هذه الشركات وأخرى (شركة لوكهيد مارتن، شركة بوينغ، شركة جنرال ديناميكس، نوثروب غرومان، رايثون...)، من أضخم الشركات الأمريكية العالمية لتصنيع السلاح، وذلك وفقا لحجم مبيعاتها المرتفعة.

المطلب الثاني: شركات النفط الأمريكية الكبرى

رغم توجه العديد من الدول إلى إنتاج الطاقة من خلال مصادر نظيفة وصديقة للبيئة، إلا أن النفط لا يزال المصدر الأول لاستخداماته المتعددة، حيث تحول في القرن العشرين إلى أكثر الصناعات تأثيرا

[1] General Dynamics Official website, Available on the link :
https://www.gd.com/about-gd/our-history

[2] Available on the website :
https://www.bloomberg.com/research/stocks/private/snapshot.asp?privcapId=274561

[3] Available on the website :
https://www.definitions.net/definition/general+dynamics

في سياسات الدول من خلال شركات النفط خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الكبرى، وفيما يلي سنستعرض أكبر شركات النفط في الولايات المتحدة الأمريكية.

1. **شركة اكسون موبيل Exxon mobil**: هي واحدة من أكبر مزودي الطاقة المتداولة في العالم ومصنعي المواد الكيميائية[1]، مقرها في منطقة ايرفينغ، تكساس، الولايات المتحدة الأمريكية، تعتبر شركة اكسون موبيل سليل مباشر من شركة ستاندراد أويل (Standard oil) المملوكة لـ"جون دي روكفلر"، و التي تشكلت في 30 نوفمبر 1999، من اندماج شركة اكسون وشركة موبيل.

وهي ثاني أكبر شركة للتداول العام من حيث القيمة السوقية[2]، وتبلغ قيمة الاحتياطات للشركة 24.9 مليار برميل من النفط، وهي أكبر الشركات بإنتاج 4.5 مليون برميل من النفط والغاز يوميا.

تتضمن عمليات التنقيب والإنتاج في 36 دولة، ومبيعات الغاز في 32دولة، وهي تمتلك بوصفها أكبر شركة للتكرير في العالم حصصا في 36 مصفاة للتكرير في 21 دولة، وتقوم بتوفير الوقود وزيوت التشحيم وغيرها من المنتجات عالية القيمة[3].

---

[1] Exxon mobil Official website, Available on the link :

https://corporate.exxonmobil.com/Company/Who-we-are

[2] أسماء سعد الدين، مقال بعنوان: اكسون موبيل أكبر شركة تكرير في العالم، متوفر على الرابط:

https://www.almrsal.com/post/88570

[3] شركة اكسون موبيل، تقرير المسؤولية الاجتماعية للشركة 2011، ص2-3، متوفر على الرابط:

https://corporate.exxonmobil.com/-/media/global/files/sustainability-report/publication/2011-ccr-highlights-arabic.pdf

شركة اكسون موبيل هي أكبر شركة تكرير في العالم، وهو اللقب الذي كان مرتبطا بشركة ستندارد أويل منذ تأسيسها سنة 1880[1].

2. **شركة شيفرون Chevron Corporation**: هي من كبريات شركات النفط العالمية، وثاني أكبر شركة نفط في الولايات المتحدة بعد اكسون موبيل، وتعد شركة شيفرون سلف شركة ساحل المحيط الهادئ للنفط، هي من سلالة ستاندار أويل تأسست عام 1879 في سان فرانسيسكو[2]، هي رابع أكبر شركة طاقة غير حكومية في العالم. يقع المقر الرئيسي لها في سان رامون، كاليفورنيا، الولايات المتحدة، ولها نشاطات في أكثر من 150 دولة حول العالم، وتعمل في مجال صناعة النفط والغاز الطبيعي، ويتضمن ذلك التنقيب، والإنتاج، التكرير، والتسويق والنقل والتصنيع وبيع المواد الكيميائية، وتوليد الطاقة. وتعتبر شيفرون واحدة من سادس أكبر شركات العالم في مجال البترول[3].

[1] أسماء سعد الله، مرجع سبق ذكره، متوفر على الرابط:

https://www.almrsal.com/post/88570

[2] Chevron Corporation Official website, Available on the link :

https://www.chevron.com/about/history

[3] مقال بعنوان شيفرون: متوفر على الرابط التالي:

https://www.marefa.org/%D8%B4%DA%A4%D8%B1%D9%88%D9%86_(%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A9)

وتعد شيفرون على مدى السنوات الماضية واحدة من أقوى الشركات في العالم في مجال النفط، وهي من أكبر الشركات في أميركا أيضا. يبلغ معدل إنتاجها اليومي 5,3 مليون برميل. ويبلغ إجمالي مبيعات هذه الشركة عام 2013م حوالي 220 مليار دولار. و تقدر أرباحها ب 26,2 بليون دولار ، و قيمتها السوقية ب 232,5 بليون دولار[1].

3. **شركة كونكو فيليبس ConocoPhillips**: كونوكو فيليبس هي سادس أكبر شركة نفطية متداولة في العالم وثالث أكبر شركة نفط في الولايات المتحدة ، خلف شركة إكسون موبيل وشركة شيفرون تكساكو. تم تأسيس الشركة في أوت 2002. ينصب التركيز الأساسي لشركة كونكو فيسليبس على الجانب المنبع من صناعة البترول. وللشركة أنشطة استكشاف في 29 دولة، تتركز على سبع مناطق: شمال غرب أمريكا الشمالية، وخليج المكسيك، وفنزويلا، وبحر الشمال، وغرب إفريقيا، وبحر قزوين، ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ. تقع مناطق الإنتاج في 13 دولة: الولايات المتحدة وكندا وفنزويلا والمملكة المتحدة والنرويج ونيجيريا ودبي وروسيا والصين وإندونيسيا وفيتنام وأستراليا وتيمور الشرقية. يبلغ إجمالي الإنتاج حوالي1.7 مليون برميل من النفط المكافئ يوميًا من إجمالي الاحتياطيات المؤكدة البالغة 8.7 مليار برميل. بعد عملية الدمج، بدأت شركة كونكو فيليبس في التخلص من بعض عمليات التكرير، لكن الشركة لا تزال رابع أكبر شركة لتكرير البترول في العالم، مع 12[2]

[1] مقال بعنوان إمبراطوريات إنتاج النفط في العالم، متوفر على الرابط التالي:

http://rawabetcenter.com/archives/36985

[2] Article entitled : History of ConocoPhillips, Available on the link :

https://www.referenceforbusiness.com/history2/65/ConocoPhillips.html

في الولايات المتحدة وخمس في أوروبا وواحدة في آسيا. وتبلغ طاقة المصافي العالمية 2.6 مليون برميل من النفط الخام والمواد الخام الأخرى يوميًا. تشمل عمليات التسويق التي تقوم بها الشركة حوالي 14300 منفذ بيع بالتجزئة في الولايات المتحدة و3 آلاف منفذ آخر في أوروبا وآسيا، مع بيع المنتجات البترولية تحت العديد من العلامات التجارية Phillips 66 :و Conoco و76 و Jet و ProJET و Seca وTurkpetro. تم الاحتفاظ بمقر كونوكو في هيوستن كقاعدة لشركة كونوكو فيليبس. أصبح "جيمس مولفا" رئيس شركة فيليبس، الرئيس التنفيذي ورئيس الشركة الجديدة، في حين أن "أرتشي دنهام" رئيس كونوكو، شغل منصب رئيس مجلس إدارة أول كونوكو فيليبس[1].

4. **شركة تكساكو Texaco corporation**: شركة تكساكو ، الاسم الأصلي (1902–1959)، شركة تكساس، وهي شركة بترول سابقة مقرها الولايات المتحدة، كانت خلال أواخر القرن العشرين، واحدة من أكبر شركات النفط في العالم من حيث المبيعات. تم اعتماد اسم Texaco رسميًا في عام 1959. على الرغم من أن الشركة كانت قد أجرت في الأصل مشاريع أعمالها بالكامل داخل ولاية تكساس، إلا أنها توسعت مع نمو صناعة السيارات الأمريكية لتشمل[2]

[1] Ibid, Available on the link :
https://www.referenceforbusiness.com/history2/65/ConocoPhillips.html

[2] Article - Texaco Inc-, Written By The Editors of Encyclopaedia Britannica, Available on the link :
https://www.britannica.com/topic/Texaco-Inc

جميع الولايات في الولايات المتحدة وأنشأت عملياتها في نهاية المطاف في العديد من أنحاء العالم الأخرى، بما في ذلك أمريكا اللاتينية وإندونيسيا والولايات المتحدة الأمريكية والشرق الأوسط.

تعمل شركة تكساكو في المقام الأول في إنتاج وتكرير وتسويق وشحن النفط الخام والغاز الطبيعي[1].

أعلنت Texaco عن عزمها على الاندماج مع شركة شيفرون، لتشكيل شركة شيفرون تكساكو. في حين كان من المتوقع الانتهاء من الصفقة بحلول صيف عام 2001 ، إلا أن بعض القضايا المتعلقة بسحب بعض مشروعات تكساكو المشتركة من شأنها أن تؤخر عملية الدمج[2].

المطلب الثالث: شركات الإعلام والاتصال والترفيه

يتصف الإعلام الأمريكي بكثافة وتعدد مؤسساته الإعلامية وتطور وسائل الاتصال والقنوات الفضائية وتسعى دائما لاستثمار التفوق التكنولوجي والتقني للتأثير على سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ودعم التوجهات والاستراتجيات السياسية والاقتصادية والعسكرية التي تعدها مراكز الفكر والأبحاث الأمريكية من خلال استخدام أساليب الإعلام المختلفة: الدعاية، الفبركة، التلاعب، التزييف، تغطية الأحداث والحروب...

إن الحديث عن الصحافة أو الإعلام في الولايات المتحدة حيث لا أول له ولا آخر، وتكفي[3]

---

[1] Ibid, Available on the link :

https://www.britannica.com/topic/Texaco-Inc

[2]Available on the link :

https://www.referenceforbusiness.com/history2/40/Texaco-Inc.html

[3] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سبق ذكره، ص42.

الإشارة إلى بعض الأرقام لنعرف حجم هذا الإعلام ومدى تأثيره، فعدد الصحف اليومية يزيد على ثلاثة آلاف وسبعمائة جريدة، ويبلغ عدد المجلات الشهرية ثلاثة آلاف وثلاثمائة وستين مجلة، وعدد المجلات الأسبوعية ثلاثمائة وستين مجلة أسبوعية، أما مجموع الصحف الدورية على اختلاف مواعيد صدورها فهو أكثر من اثنين وعشرين ألف صحيفة دورية، وإننا إذا أضفنا إلى ما تقدم ثمانية آلاف ومائة وتسعين محطة إذاعية، وألفين وستمائة وخمسا وأربعين محطة تلفزيونية، ومن خلا هذا نستطيع أن نفسر ارتباط الشعب الأمريكي بأجهزة الإعلام. ومن يسيطر على الإعلام يستطيع تشكيل الآراء، ومن يشكل الآراء يستطيع صنع الأحداث[1].

تغيرت هياكل المؤسسات الإعلامية الأمريكية في العقود الأخيرة، حيث اندمجت العديد من الصحف والمحطات الإذاعية والتلفزيونية في شكل شركات إعلامية كبرى، نذكر منها:

1. **شركة تايم وارنر Time Warner**: تُعد تايم وارنر من أكبر المؤسسات الإعلامية والمنظومات الترفيهية في العالم، وجاء تأسيسها نتاجًا لاندماج مؤسسة تايم للنشر ومجموعة الترفيه: شركة وارنر للاتصالات عام 1989، وانضمت إليها مجموعة تيرنر الإذاعية عام 1996، وتقع مبانيها الرئيسية في مدينة نيويورك. في عام 2000 اندمجت شركة تايم وارنر مع شركة أمريكا أونلاين لخدمات الإنترنت" AOL" وقدرت قيمة هذا الاندماج وقتها بـ350 بليون دولار ووصفت وقتها بأنها[2]

[1] المرجع السابق، ص42.

[2] مقال بعنوان: من يتحكم بعقول البشر؟ تعرف إلى 6 إمبراطوريات إعلامية تحكم العالم، (فريق العمل)، متوفر على الرابط التالي:
https://www.sasapost.com/6-media-corporations-that-control-the-world/

أكبر صفقة اندماج في التاريخ، وكانت تهدف إلى استغلال قدرة أمريكا أون لاين التسويقية لتسويق منتجات تايم وارنر عبر الإنترنت، قبل أن يتم الانفصال بينهما مرة أخرى عام 2009 بسبب الخسائر التي تعرضت لها أمريكا أون لاين. تمتلك تايم وارنر مكتبة ضخمة من الأفلام (6000)ستة آلاف فيلم أما البرامج التلفزيونية إلى (2500) برنامج وأنتجت (14000)برنامج رسوم متحركة، و (32000) برنامج تلفزيوني.

أ. **مجموعة الصندوق المنزلي "HBO" Home Box Office**: تعد أكبر منتج للبرامج التليفزيونية في العالم وهي شبكة التليفزيون المدفوع الأولى في العالم وحصدت برامجها العديد من الجوائز العالمية حيث حصدت في 2013 وحدها 5 جوائز جولدن جلوب و23 جائزة إيمي، وتغطي خدماتها أكثر من 50 دولة في العالم خاصة في أمريكا اللاتينية وأوربا كما تباع برامجها في أكثر من 150 دولة في العالم وطبقًا لإحصائيات الشركة فهناك 127 مليون شخص يشتركون في خدماتها المدفوعة سنويًا.

ب. **شبكة تيرنر للبث "TBS" Turner Broadcasting System**: دير مجموعة من أكبر الشبكات التليفزيونية في العالم لعل أهمها على الإطلاق شبكة تليفزيون"CNN" الإخبارية أول شبكة استحدثت نظام البث الإخباري المتواصل "24 ساعة" ولها حوالي 1000 مكتب حول العالم وتقدم خدماتها المباشرة الوسيطة لأكثر من مليار ونصف مليار متابع حول العالم.

ت. **مجموعة تايم للنشر Time Inc**: تقدم خدماتها المطبوعة والإلكترونية لأكثر من 138[1]

[1] المرجع السابق، متوفر على الرابط:

https://www.sasapost.com/6-media-corporations-that-control-the-world/

مليون شخص داخل الولايات المتحدة، وتصنف ضمن أكبر 10 مجموعات متابعة لمحتواها الإلكتروني عبر الإنترنت في العالم، وأشهر إصداراتها: مجلة TIME .

ث. **مجموعة وارنر براذر الترفيهية Warner Bros**: من أكبر شركات الأفلام والترفيه في العالم وأحد الاستوديوهات الستة، تضم العديد من الشركات الفرعية من ضمنها استوديوهات وارنر برذرز، ووارنر برذرز إنترآكتيف إنترتينمنت، وتلفزيون وارنر برذرز، ووارنر براذرز أنيميشن، ووارنر برذرز هوم فيديو، ونيو لاين سينما وشبكة تلفزيون WB ودي سي كومكس ووارنر برازر بيكتشر وغيرها.

2. **شركة نيوز كورب News Corp**: هي شركة الإعلامي العالمي اليهودي الأسترالي "روبرت مردوك"، يقع مقرها الرئيسي في نيويورك بينما تنتشر أنشطتها عبر مختلف أنحاء العالم، تمتلك أكثر من 175 صحيفة عالمية من بينها في بريطانيا "التايمز" اللندنية، و"الصنداياتايمز" و"الصن" وهي أوسع الصحف البريطانية انتشارًا. في الولايات المتحدة هناك "نيويورك بوست"، و"وول ستريت جورنال" ثاني أوسع الصحف انتشارًا في الولايات المتحدة، وإحدى أهم الدوريات الاقتصادية في أمريكا والعالم. ويملك "مردوك" أيضًا 25 مجلة من بينها: "تي في جايد"Tv Guide" ،و"ويكلي ستاندارد". وعلى مستوى التليفزيون يمتلك "مردوك" شبكة تليفزيون "فوكس نيوز" أوسع القنوات التليفزيونية انتشارًا في الولايات المتحدة التي تتألف من 21 قناة داخل الولايات المتحدة وأكثر من7 قنوات خارجها، كما يمتلك 39% من أسهم شركة "بي سكاي بي"الإعلامية[1].

[1] المرجع السابق، متوفر على الرابط:

https://www.sasapost.com/6-media-corporations-that-control-the-world/

وفي السينما يمتلك "مردوك" عدة شركات أبرزها 20th Century Fox وهي أحد الاستوديوهات الستة و Fox Picture و Blue Sky Studios و Twentieth Television إضافة إلى امتلاكه لشبكة مواقع إلكترونية كبيرة ودارين للنشر وشركة كبيرة للتسويق.

3. **شركة ديزني"Disney"**: أحد أكبر مجموعات وسائل الإعلام والترفيه في العالم، تأسست الشركة في 16 أكتوبر 1923، من قبل الأخوان والت وروي ديزني، وبدأت الشركة نشاطها بالإنتاج السينمائي خاصة الرسوم المتحركة عبر أولى شركاتها "Walt Disney Studio" التي أنتجت أفلامًا وشخصيات رسوم متحركة شهيرة كميكي ماوس وسنو وايت والأقزام السبعة، مؤخرًا استحوذت والت ديزني على ستوديو"Pixar" لتتأسس شركة "Disney-Pixar" وهي أكبر استوديوهات هوليوود الستة كما تمتلك ديزني أيضًا أستوديو مارفل "Marvel Studio". ترتبط ديزني باتفاقات مع العديد من القنوات التليفزيونية حول العالم لعرض أفلامها ودبلجتها إلى لغات أخرى. لا يقتصر نشاط ديزني على استوديوهات إنتاج الأفلام، فمجموعة ديزني تمتلك بالإضافة إلى شبكة ديزني للقنوات التليفزيونية شبكتين من أكثر الشبكات التليفزيونية مشاهدة، هما شبكات (ABC)وشبكات (ESPN) التليفزيونيتين بقنواتها المتعددة والمنتشرة في جميع أنحاء العالم. كما تمتلك المجموعة مجموعة شركات "ديزني ميوزيك جروب الموسيقية" ومجوعة شركات "ديزني" المسرحية ومجموعة "ديزني" للتسويق ومدن ديزني لاند الشهيرة في الولايات المتحدة وباريس وهونج كونج[1]

[1] المرجع السابق، متوفر على الرابط:

https://www.sasapost.com/6-media-corporations-that-control-the-world/

والصين إضافة لامتلاكها شبكة إذاعية وعدة إصدارات ومجلات ومواقع إنترنت عالمية.

4. **شبكة كولومبيا للبث Columbia Broadcasting system "CBS"**: هي من أشهر الشبكات التلفزيونية في الولايات المتحدة الأمريكية. امتلكت الشركة سابقاً من قبل شركة فياكوم Viacom قبل أن تنفصل عنها عام 2005. تمتلك مؤسسة كولومبيا شبكة من عشرات القنوات التليفزيونية في أمريكا، وأوروبا، وآسيا، أبرزها: CBS News، CBS Sport وغيرها..، إضافة إلى امتلاكها لمجموعة قنوات Show Time الشهيرة وشبكة تليفزيون TV Guideوغيرها. في مجال الإنتاج التليفزيوني تمتلك المجموعة شركة CBS télévision Studios التي تنتج عددًا كبيرًا من البرامج التليفزيونية إضافة إلى شركة CBS TV distribution للتسويق التليفزيوني إضافة إلى شركة Eco media للإنتاج الإعلامي.

في مجال الإنتاج السينمائي تمتلك المجوعة شركات كـ CBS studiosوهو أحد الاستوديوهات الكبرى في هوليوود و CBS films وهي من أكبر شركات الإنتاج السينمائي في الولايات المتحدة، كما تمتلك المجموعة شبكة كبيرة من مواقع الانترنت وعددا من المطبوعات ودور النشر أبرزها: Pocket Books.[1]

[1] المرجع السابق، متوفر على الرابط:

https://www.sasapost.com/6-media-corporations-that-control-the-world/

نستنتج مما سبق أن هذه الشركات بمختلف مسمياتها، وبمختلف مجالات تخصصها (شركات نفطية، شركات السلاح، شركات الإعلام) هي شركات عظمى، نظرا لقوة إمكانياتها المادية، والتكنولوجية والتقنية، وضخامة إراداتها ومبيعاتها، وانتشارها الواسع عبر مختلف مناطق العالم.

وبالتالي من الطبيعي أن يكون لها وجود قوي السياسة الخارجية الأمريكية وصنع قراراتها.

المبحث الثالث: جدلية العلاقة بين المال والسياسة في الولايات المتحدة الأمريكية

تعد الشركات الكبرى من القوى المؤثرة والمحورية في توجيه السياسة الخارجية، من خلال النفوذ الواسع لها في مختلف مناطق العالم لهذا أصبحت ذات صلة بمؤسسات صنع القرار السياسي.

المطلب الأول: تأثير أصحاب المال في السياسة الأمريكية

يعد النفوذ المالي محركا هاما في تحريك السياسة الداخلية والخارجية للولايات المتحدة الأمريكية[1]، فالمال السياسي على وجه التحديد يلعب دورا مهما في الانتخابات الأمريكية سواء الرئاسية أو التشريعية، وأصبح ظاهرة لافتة مع تزايد حجم الأموال التي يتم إنفاقها في كل الانتخابات وتجاوزت 7 مليارات دولار

في انتخابات 2012. وفي انتخابات عام 2016 والتي تشمل الانتخابات الرئاسية وانتخابات التجديد النصفي للكونجرس الأمريكي، إضافة إلى انتخابات حكام الولايات. يؤثر المال السياسي بشكل متصاعد

ويمثل أحد الأوراق الحاسمة في ترجيح هذا المرشح أو ذاك. وأوضحت ظاهرة المال السياسي إحدى قواعد اللعبة الانتخابية الأمريكية، حيث يأخذ شكل التبرعات من جانب الأفراد الطبيعيين أو الاعتباريين مثل الشركات والهيئات، لدعم حملات المرشحين، حيث ينظم القانون الأمريكي عملية التمويل السياسي والتي تشرف عليها هيئة الانتخابات الفيدرالية، حيث يحدد 2600 دولار لتبرعات الأفراد، بينما لم يضع سقفا محددا لتبرعات وتمويل الشركات والهيئات خاصة بعد القانون الشهير الذي أصدرته المحكمة الفيدرالية في عام 2010 وعرف[2]

---

[1] محمود شرقي، مرجع سبق ذكره، ص148.

[2] أحمد سيد أحمد، مقال بعنوان: المال السياسي ومصداقية النموذج الديمقراطي الأمريكي، متوفر على الرابط التالي:

http://www.ahram.org.eg/NewsQ/547430.aspx

باسم اتحاد المواطنين والذي ينص على عدم وجود سقف محدد لتبرعات الشركات للمرشحين. ويعود تزايد تلك الظاهرة بشكل كبير إلى ارتفاع تكلفة الحملات الانتخابية والدعاية للمرشحين، فقد شهدت انتخابات التجديد النصفي للكونجرس في عام 2014 زيادة ملحوظة في التكلفة حيث وصلت إلى 3.7 مليار دولار، مقارنة ب3.4، و3.6 مليار دولار في انتخابات 2010 و2012. ولذلك تحتاج الانتخابات إلى أموال طائلة لا يتمكن من تغطيتها سوى أصحاب المال، وتعكس تفاقم هذه الظاهرة عدة دلالات منها: التأثير على أصحاب القرار السياسي بحيث تجعل نتائج الانتخابات انعكاسا لأصحاب المال والشركات، فالتبرعات التي تسهم بها هذه الجماعات تسمح بتبني وجهة نظرها تجاه القضايا الداخلية والخارجية، أو المرشحون الذين يسعون إلى إعادة تشكيل سياسات الاقتصاد الأمريكي لصالح هذه الجماعات. وبالتالي إعادة تشكيل الخريطة السياسة لتكون تعبيرا عن شبكة المصالح الخاصة بها[1].

المطلب الثاني: الاعتبارات الاقتصادية وأهميتها في السياسة الخارجية الأمريكية

أدت التطورات العلمية السريعة إلى إحداث ثورة في نظم المعلومات والتكنولوجيا المتقدمة، و تعزيز أدوات السياسة الأمريكية الرامية لتجسيد السيطرة العالمية، فهي تعد اليوم أكثر الدول الصناعية تقدما في السيطرة على نظم المعلومات الأكثر تعقيدا، كما أنها تمتلك قاعدة علمية وتكنولوجية لا تضاهيها أي دولة في العالم.

إن الهيمنة على قمة الهرم الدولي في عصر المعلومات والاتصالات تختلف كليا عن تلك الهيمنة التي سادت في العهد السابق خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث كانت تقوم أساسا على النفوذ المباشر المدعوم[2]

[1] أحمد سيد أحمد، المرجع السابق.

[2] مؤيد جبار حسن صالح، مرجع سبق ذكره، ص427-428.

بالقوة العسكرية والهيمنة الأيديولوجية كما هو الحال بالنسبة للإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية سابقا، وهذه الصيغة كما كشفت التجربة كانت تقود إلى استنزاف القطب المهيمن اقتصاديا ومن ثم إضعافه استراتجيا على المدى البعيد، فالهيمنة الدولية لعالم الأمس كانت عسكرية الطابع سياسية المضمون. أما اليوم فحسابات الهيمنة الدولية أخذت طابعا جديدا قوامه إقامة شبكة من المصالح الاقتصادية والتوازنات السياسية وفقا لصيغ من التفاعل والتكامل بين أطرافها والدولة التي تنجح في بلورة صيغ تحالفيه مصلحيه ستكون أقدر على تبوء المركز القيادي على الصعيد العالمي، وهذا يعني أن الطرف المهيمن أصبح بحاجة إلى أطراف دولية تعاضده في سياساته وتدعم موقفه تبعا لنسق بعيد الأثر.

والعامل الاقتصادي، وفقا لذلك أصبح محور التحالفات الدولية، وكان له دور مباشر في قلب المعاهدات السياسية والتوازنات الإستراتجية كما يشهدها العالم اليوم، والنيل من الثوابت الإستراتجية العظمى وفي مسعى تقرير الهيمنة الدولية، فالولايات المتحدة الأمريكية وهي بصدد إدراك التحدي الأسيوي والأوروبي لهيمنتها العالمية وتفاعلا منها مع فروض التنافس الاقتصادي التي تمخضت عن الثورة العلمية والتكنولوجية، أخذت تبحث عن تحالفات دولية تعود بالمنفعة على اقتصادها وطاقتها الإنتاجية وليس بالامتياز على هويتها العسكرية كما هو الحال في السابق، وهو الأمر الذي تجلى في السياسة الأمريكية تجاه آسيا منذ مطلع التسعينات، ومغزى هذا التوجه الأمريكي يتمثل في إدراك الولايات المتحدة لأهمية العناصر الاقتصادية في بناء الفعل السياسي المؤثر دوليا، لذلك يذهب "لستر ثرو" في كتابه "المتناطحون" إلى حصر المنافسة المستقبلة[1]

[1] المرجع السابق، ص 428.

لامتلاك القرن الحادي والعشرين بين الصين وأوروبا والولايات المتحدة تبعا لشروط تنافسية تعتمد العناصر الاقتصادية والتحالفات الإنتاجية معيارا لها، وتأسيسا على ما تقدم ستحدد هوية الأقطاب الدولية في المستقبل وفقا لما تمتلكه من مقومات اقتصادية وإنتاجية.

لقد ارتكزت السياسية الخارجية الأمريكية على العنصر الاقتصادي والمالي، سواء باتجاه إيجابي(مساعدات) أو سلبي (عقوبات)، وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بأدوار اقتصادية دولية مهمة.

كما كان للصلات الوثيقة بين مراكز السلطة السياسية والأسر الثرية والشركات النفطية الكبرى الأثر الأكبر في توطيد العلاقات مع كبار الموظفين والوزراء والسفراء داخل الحكومة الأمريكية[1]. بحيث أصبح لها نفوذ كبير في إدارة وصنع القرارات في السياسة الخارجية الأمريكية، ولم يتوقف نفوذ أصحاب المال على مجال النفط وفقط بل توسع ليشمل قطاعات أخرى كتجارة السلاح مثلا والذي لم تأثير كبير في صياغة السياسة الخارجية للولايات المتحدة في تسويق منتجاتهم العسكرية[2].

المطلب الثالث: سياسات بعض الشركات المؤثرة في القرار الأمريكي (حالة العراق)

لا يمكن إنكار أو إغفال حقيقة الدور الكبير الذي تلعبه الشركات الأمريكية الكبرى في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية وصنع قراراتها، وان اختلف تأثيرها من إدارة إلى أخرى تبعا للظروف السياسية والمتغيرات الناتجة عنها، إلا أن المتتبع لتوجهات للسياسة الخارجية الأمريكية وبالنظر إلى طبيعة النظام السياسي الأمريكي، يدرك مدى فاعلية هذه الجماعات.

---

[1] المرجع السابق، ص429.

[2] محمود شرقي، مرجع سبق ذكره، ص148.

تلعب العوامل الاقتصادية والتكنولوجية دورا هاما في بيان طبيعة مدى تأثير هذه الجماعات، فإذا كان النظام الاقتصادي هو قاعدة السياسة الخارجية الأمريكية، انطلاقا من حقيقة أن الولايات المتحدة هي مجتمع صناعي فإنه بالضرورة الحتمية تجد المصالح الاقتصادية صداها عند صانع القرار.

يتصل تأثير الشركات الكبرى في السياسة الخارجية من خلال:

- التأثير على الرئيس عبر خلال الانتخابات الرئاسية مستغلة ثقلها المالي وقوتها الاقتصادية من جهة، ودعم أو إحباط خياراته الخاصة بالمرشحين للمناصب الخاصة بالشؤون الخارجية، وباتجاه دعم وترويج خياراتها التي تخدم مصالحها من جهة أخرى.
- النفوذ التي تمارسه على الوكالات الفدرالية المتعددة، وتحديدا تلك الوكالات المتعلقة بالشؤون الخارجية كالدفاع، الخارجية، الاقتصاد...
- التأثير على السلطة التشريعية، من خلال الانتخابات التشريعية فهي بوابة هذه الشركات الكبرى للضغط على المرشحين، أو عبر لجان الكونغرس.
- ممارسة ضغوط سياسية واقتصادية للتأثير على المؤسسة العسكرية.
- تستظل هذه الشركات بالعديد من اللوبيات الأخرى كمراكز البحوث والدراسات، والتي يعمل فيها نخب من الموظفين الحكوميين كموظفي وزارة الخارجية، الدفاع...، حيث تتبنى هذه المراكز البحثية وجهات نظر هذه الشركات لتسويقها في إطار أكاديمي لصناع القرار، أو بتقديم النصح والمشورة في مجال السياسة الخارجية. والتأثير عبر وسائل الإعلام المختلفة ناهيك عن امتلاكها للعديد[1]

[1] مؤيد جبار حسن، مرجع سبق ذكره، ص431.

من هذه الوسائل الإعلامية المؤثرة، لخدمة مصالحها.

1. تأثير الشركات النفطية في السياسة الأمريكية:

لقد اتضح تأثير اللوبي النفطي على عملية صنع السياسة الخارجية وصياغة الإستراتجية الأمريكية بشكل واضح في الماضي القريب، في حرب العراق 2003، إذ أن العراق يحتوي في داخله على كميات هائلة من مصادر الطاقة وأبرزها النفط، إذ يمتلك العراق احتياطات مؤكدة تبلغ 112.5 مليار برميل، أما بخصوص الاحتياطات المحتملة فهي تتراوح بين 300و400 مليار برميل. وفي مقابلة مع مجلة "بلاتز" وهي مصدر بارز للمعلومات عن صناعة النفط، أكد وكيل وزارة النفط العراقية بأن العراق سيتجاوز 300 مليار برميل عندما سيتم استكشاف جميع مناطقه، وعندها يكون العراق المالك رقم واحد لاحتياطي النفط في العالم. ولهذا فلم يكن مستغربا أن تقود الولايات المتحدة حربا ضد العراق.

وعندما لم تتمكن الشركات النفطية الأمريكية من الوصول إلى نفط العراق بالطرق السياسة والتجارية، ولما فقدت العقوبات الدولية دعمها الدولي في العام1997، أبرمت شراكات روسية وصينية وفرنسية اتفاقيات مع الحكومة العراقية على أساس المشاركة في إنتاج النفط في بعض من أكبر حقول النفط في العراق، وهنا أحست الشركات النفطية الأمريكية بالخطر الوشيك، فكان أن صعدت من ضغوطها على الحكومة الأمريكية وأفصحت عن رغبتها في نفط العراق، بحيث صرح المدير التنفيذي لشركة شيفرون "كينيث وير" في خطاب له قائلا: يمتلك العراق احتياطا هائلا النفط والغاز، وإني أود أن أرى شيفرون[1]

[1] سلمان علي حسين، مرجع سبق ذكره، ص101-102.

تصل إليه. وما كاد العراق يوقع اتفاقيات النفط الجديدة، حتى بدأت الولايات المتحدة بحشد قوات عسكرية قرب الحدود العراقية متخذة مواقع تهدد بالهجوم الفعلي، ومع وصول إدارة بوش الابن للسلطة وحصول الفريق الرئاسي الذي جاء معظمه من شركات النفط، بدأت الإدارة الجديدة بالتخطيط لغزو العراق حل استلامها للسلطة، حيث كان الموضوع الأول في اجتماع عقده مجلس لأمن القومي لإدارة بوش هو من أجل العثور على سبيل لتحقيق الغزو، وتواصلت الاجتماعات وكانت تضم مسئولين حكوميين ومدراء من شركات النفط[1].

وفي 20أفريل 2003، قامت القوات الأمريكية-البريطانية بغزو العراق وتطويق وزارة النفط لاحتوائها على خرائط جيولوجية مهمة في مجال البحث عن النفط، وأصدر بوش قرارا يمنح الحصانة للشركات النفطية في العراق[2].

ومن هنا يتضح الدور الكبير الذي تؤديه شركات النفط الأمريكية في دفع القرار السياسي وصياغة السياسة الخارجية الأمريكية منطلقة في البحث عن مصالحها وتعزيزيها وحمايتها.

2. دور شركات السلاح:

على صعيد الاستراتجيات الدولية، تتبين قوة شركات السلاح الأمريكية من خلال الأرباح التي تحققها من مبيعات الأسلحة حول العالم، الأمر الذي يستلزم إدامة أمد الحروب كونها عامل مهم في لتصريف الصناعة العسكرية.

---

[1] المرجع السابق، ص102.

[2] كمال القيسي، **النفط والهيمنة القوة والتحكم**، الأردن: دار أمنة للنشر والتوزيع، 2018، ص137.

تجدر الإشارة إلى أن شركات إنتاج السلاح الأمريكية كانت مهددة بتراجع مكانتها و نفوذها وقوتها الاقتصادية بعد الحرب الباردة، بحيث بادرت بالضغط على الحكومة الأمريكية بالدفع إلى إشعال حروب جديدة في الخليج وفي البلقان وفي أفغانستان ثم العراق، وبذلك أنعشت المجمع الصناعي العسكري، وخلقت طلبا متزايدا على الأسلحة الأمريكية، وانتعشت أسهم شركات السلاح الأمريكية، ففي الأسبوع الأول من أحداث 11 سبتمبر ارتفع أسعار أسهم الكثير من الشركات مثل شركة لوكهيد مارتن بنسبة 15%، وشركة رايثون بنسبة 27%...

لقد أثرت سياسات الولايات المتحدة بعد 11 سبتمبر على صناعة الأسلحة الأمريكية عبر طريقتين، الأولى مباشرة عبر زيادة الطلب من وزارة الدفاع على الأسلحة بسبب الزيادة الكبيرة في الإنفاق العسكري لتميل الحرب في كل من العراق وأفغانستان. والطريقة الثانية غير مباشرة عبر التأثير في صادرات السلاح، وقد سببت تلك السياسات موجة قوية من الطلب على سلع وخدمات من أجل متطلبات الأمن الداخلي الأمريكي.

كما استفادت شركات تصنيع السلاح بشكل واسع من الامتداد الواضح في الإنفاق الأمريكي على مشتريات الأسلحة وعلى البحث والتطوير، وكنتيجة للتمويل الكبير للحرب في الحرب في العراق وأفغانستان، ازداد الإنفاق الأمريكي على مشتريات الأسلحة بالأسعار الحقيقية من 62مليار دولار 2001، إلى 72 مليار دولار سنة 2006[1].

[1] سلمان علي حسين، مرجع سبق ذكره، ص108-109.

وكمثال بسيط على حجم الفائدة التي تحصلت عليها شركات المجمع الصناعي العسكري، فإن صفقة واحدة لبيع طائرات (F16) لباكستان أكسبت شركات السلاح 5.1مليار دولار.

إن ملاحظة حجم المبيعات الهائل لعدد من الشركات الأمريكية لمصنعة للسلاح، يوضح لنا مقدار التأثير التي تؤديه في صناعة القرار السياسي الأمريكي و صياغة وتوجيه السياسة الخارجية الأمريكية، إذ أن هذه الأرقام الكبيرة تفوق في أحيان كثيرة لدول ذات سيادة[1].

إن فرضية وقوف الشركات الأمريكية المصنعة للسلاح وراء قرارات التدخلات العسكرية في العراق

وفي مناطق أخرى من العالم، لا شك فيها، وذلك قوتها الاقتصادية والمالية والتكنولوجية، بحيث تبحث دوما عن فرص جديدة للاستثمار تسويق منتجاتها خارج الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا يبرز حقيقة ارتباطها بالحكومة الأمريكية[2].

3. دور الإعلام في الحرب على العراق:

منذ فوز بوش الابن في الانتخابات الرئاسية في نوفمبر 2000، أصبح التلاعب بالرأي العام مركز اهتمام الإدارة الأمريكية الجديدة، وبعد أحداث 11 سبتمبر2001، تحول ذلك إلى برنامج عملي على أرض الواقع[3].

---

[1] المرجع السابق، ص109.

[2] مؤيد جبار حسن، مرجع سبق ذكره، ص432.

[3] عبد الغني حجاب، مرجع سبق ذكره، ص164.

بدأت الحملة الإعلامية على العراق مع الضربات الجوية الأولى على بغداد فجر يوم الخميس 20 مارس 2003، واستمرت حتى سقوط بغداد في التاسع من شهر أفريل 2003، وهي الفترة التي شهدت الأعمال العسكرية على العراق، وقد عملت الإستراتجية الإعلامية على النحو التالي[1]:

- تضخيم حجم قوة العراق بامتلاكه لأسلحة الدمار الشامل
- التعريض بشخصية الرئيس العراقي صدام حسين وتشويه صورته، باعتباره شخصية دموية عدوانية تقف في وجه السلام العالمي.
- تحطيم إرادة القتال وتدمير الروح المعنوية لدى العراقيين، وتحقق ذلك من خلال حصار العراق و نظام فرض العقوبات.
- التخويف وتجميل صورة الولايات المتحدة الأمريكية بمظهر الحليف المحافظ على الأمن والسلام في العالم.
- التبرير والحرب النظيفة.
- الكذب والخداع والتضليل الإعلامي وفبركة الأحداث[2].

إن الحملة الإعلامية التي قامت بها كبرى وسائل الإعلام الأمريكية هدفت إلى التأثير على الجماهير وصناع القرار وتزويدهم بالمعلومات وتحريضهم على استخدام القوة العسكرية كأداة من أدوات السياسة الخارجية وبالتالي التأثير عليهم، وساعدها ذلك التطور التقني والتكنولوجي في نظم المعلومات والاتصالات.

[1] حمزة خليل الخدام، **الحملة الإعلامية الأمريكية في الحرب على العراق عام 2003**، الأردن: كلية عجلون الجامعية، 2012، ص335.

[2] مي الخاجة، الحرب النفسية دراسة نظرية تطبيقية على أساليب الحرب النفسية الأمريكية على العراق، جامعة الإمرات العربية المتحدة، ص 55.

خلاصة الفصل الثاني:

نستنتج من خلال ما تقدم أن الشركات الأمريكية الكبرى هي شركات عملاقة، توازي سيولتها المالية أحيانا دولا ذات سيادة، قوية اقتصاديا وتكنولوجيا، لذا فلا غرابة أن يبرز دورها على مستوى السياسة الداخلية والخارجية للولايات المتحدة، وهي من القوى المؤثرة في صنع القرارات وصياغة وتوجيه السياسة الخارجية الأمريكية، بحيث شكلت جماعات ضغط قوية وفاعلة للتأثير على القرار الحكومي والتشريعي.

ومن الأمثلة التي تم التطرق إليها: شركات النفط الكبرى وشركات تصنيع السلاح وشركات الإعلام والترفيه كشركات كبرى تساهم في دفع القرار السياسي و التأثير في السياسة الخارجية.

إن فرضية وقوف هذه الشركات الكبرى (شركات السلاح، الشركات النفطية والشركات الإعلامية)، وراء قرارات التدخل لغزو العراق، وفي مناطق أخرى من العالم هي حقيقة لا شك فيها، بحيث تبحث دائما عن فرص جديدة للاستثمار خارج حدود الولايات المتحدة الأمريكية مستغلة في ذلك شعوب دول العالم الثالث غالبا بفتح أسواق جديدة لتسويق منتجاتها.

خاتمـــــــة

يتضح مما سبق أن الأبعاد الداخلية والأبعاد الخارجية هي جـزء لا يتجزأ من عملية صنع القرار في السياسة الخارجية للولايات المتحدة، بحيث استنتجنا مشاركة عدد من الأجهزة الحكومية والفواعل غير الحكومية والتي تتمثل في الأبعاد الداخلية في صنع القرار الخارجي الأمريكي. أما عن الأجهزة الحكومية فهي تتمثل في: السلطة التنفيذية وما يتبعها من وزارات تنفيذية، وكذا السلطة التشريعية، وتتمثل الفواعل غير الحكومية في جماعات المصالح والضغط، مراكز الأبحاث والدراسات، الإعلام والرأي العام الأمريكي.

كما تلعب الأبعاد الخارجية دورا في غاية الأهمية في التأثير على القرارات السياسية للولايات المتحدة والتي تتمثل في: الحرب على الإرهاب، حماية أمن إسرائيل، القوى الكبرى والمنظمات الدولية، إضافة إلى محدد النفط.

كما خلصت الدراسة أيضا إلى أن الشركات الأمريكية الكبرى هي كيانات اقتصادية ضخمة، لما تمتلكه من عناصر قوة مهمة تمكنها من لعب أدوار سياسية داخل بلدانها وخارجها، خاصة تلك الشركات العاملة في مجال النفط (إكسون موبيل، شركة شيفرون، شركة كونكو فيليبس..)، وتجارة السلاح (شركة لوكهيد مارتن، شركة بوينغ، نوثروب غرومان،رايثون...).

تزايد عدد هذه الشركات و زاد تأثيرها ببروزها إلى العلن خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وهذا ما يفسر لنا التدخلات العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية عبر مختلف بقاع العالم، لارتباط هذه الأخيرة بتلك الشركات، نتيجة لتداخل العمل السياسي و العمل الاقتصادي بوجود نوع من الاعتماد المتبادل بينهم.

قائمـــــة المراجـــــع

أولا– الكتب باللغة العربية:

1. أبو الرب جمال وآخرون، صناعة القرار السياسي و محدداته في السياسة الخارجية الأمريكية " دراسة نظرية ومفاهمية"، في **الشرق الأوسط في ظل أجندات السياسة الخارجية الأمريكية "دراسة تحليلية للفترة الانتقالية بين حكم أوباما وترامب"**، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي، 2017.

2. اسماعيل حسن سيد أحمد، **النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا**، القاهرة: دار النهضة العربية، 1977.

3. الخدام حمزة خليل، **الحملة الإعلامية الأمريكية في الحرب على العراق عام 2003**، الأردن: كلية عجلون الجامعية، 2012.

4. الديلمي حافظ علوان حمادي، **النظم السياسية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية**، الأردن: دار وائل للطباعة والنشر، 2001.

5. الشرقاوي سعاد، **النظم السياسية في العالم المعاصر**، القاهرة: جامعة القاهرة، 2007.

6. الضامن منذر، **أساسيات البحث العلمي**، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2007.

7. العاني حسان محمد شفيق، **الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة**، بغداد: مطبعة جامعة بغداد، 1986.

8. العيثاوي محمد ياسين ، **الكونغرس والنظام السياسي الأمريكي**، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2008.

9. الغويل سليمان صالح، ديمقراطية **الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة "دراسة تحليلية في ضوء القوانين الدستورية المقارنة"**، ليبيا: منشورات جامعة قاز يونس، 2003.

10. القيسي كمال، **النفط والهيمنة القوة والتحكم**، الأردن: دار أمنة للنشر والتوزيع، 2018.

11. إلويتز لاري، **نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية**، (تر: جابر سعيد عوض)، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1996.

12. حسين خليل، **النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية**، بيروت دار المنهل اللبناني، 2009.

13. رشاد القصبي عبد الغفار، **مناهج البحث في علم السياسة**، القاهرة: مكتبة الآداب، 2004.

14. رشوان حسين عبد الحميد أحمد، **الأحزاب السياسية وجماعات المصلحة والضغط "دراسة في علم الاجتماع السياسي"**، الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2008.

15. عبد الرحمان خير الدين، تصدعات **في القلعة الأمريكية "تحليل استشرافي استراتيجي"**، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2006.

16. عيشور نادية وآخرون، **منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية**، الجزائر: مؤسسة حسين راس الجبل للنشر والتوزيع، 2017.

17. غريبي عبد الحليم عمار، **العولمة الاقتصادية "رؤى استشرافية في مطلع القرن الواحد والعشرين"**، سوريا: مجموعة دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع، 2018.

18. مازار مايكل جاي وآخرون، **خيارات بديلة للسياسة الأمريكية نحو النظام الدولي**، كاليفورنيا: مؤسسة راند، 2017.

19. مردان باهر، **الإستراتجية الأمريكية "الأهداف والوسائل والمؤسسات"**، بكين، 2014.

20. هاينبرغ ريتشارد، **سراب النفط "النفط والحرب ومصير المجتمعات الصناعية"**، (تر: عبد الله انتوان)، الدار العربية للعلوم، بيروت: 2005.

ثانيا– الجرائد والمجلات:

1. الإمارة مضر لمى، (دور وزارة الخارجية الأمريكية في عملية صنع القرار)، **مجلة العلوم السياسية**، العدد 35، بغداد.
2. الأنباري أحمد عبد الأمير، (السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط "المؤسسات والعوامل المؤثرة فيها)، **مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية**، العدد21، بغداد، 2017.
3. الأنباري أحمد عبد الأمير، (دور مراكز الأبحاث واللوبي اليهودي في صنع السياسة الخارجية الأمريكية)، **مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد الثاني**، بغداد، 2018.
4. الأوقاتي نامق خليل بسمة، (مؤسسات مخازن التفكير ودورها في صياغة السياسة الخارجية للدولة الحديثة "حالة دراسية النموذج الأمريكي)، **مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية**، العدد الثاني جامعة القادسية، 2009.
5. الحيالي عبد الله أزهار، (النظام الدولي الراهن وانحراف الشرعية الدولية "المظاهر والدلالات")، **مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية**، العدد الرابع، 2011.
6. الصالح حسن جبار مؤيد، (دور الشركات الكبرى في صنع القرار السياسي الأمريكي)، **مجلة أهل البيت**، العدد19، بغداد، جامعة أهل البيت، 2016.
7. العيثاوي محمد ياسين، صبحي محمد أكرم أنس، (صنع القرار السياسي الأمريكي)، مجلة مداد الآداب، العدد السابع.
8. الموسوي هليل بتول، (وزارة الخارجية الأمريكية أثناء ولاية الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون)، **دراسات وبحوث الوطن العربي**، العدد16.

9. النعيمي نوري أحمد، (البنتاغون الأمريكي وعملية صنع القرار في السياسة الخارجية)، **مجلة العلوم السياسية**، 2012.

10. حسين سلمان علي، (جماعات المصالح والضغط ودورها في صنع القرار السياسي الأمريكي)، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد27، الجامعة المستنصرية، 2009.

11. خالد حميد حنون، (العلاقة بين الرئيس الأمريكي والكونغرس)، مجلة كلية الحقوق، العدد10، جامعة بغداد، 2007.

12. رفيق عادل، (إستراتجية الدفاع الوطني الأمريكي2018)، **ترجمة المعهد المصري للدراسات**، تركيا 2008.

13. شرقي محمود، (أجهزة اتخاذ القرار في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية)، مجلة الفكر، العدد الرابع، بسكرة.

14. علي عبد الغفور كريم، وعمر نور الديني، (المقومات الأساسية للسياسة الخارجية الأمريكية)، **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، العدد9، جامعة تكريت، 2017.

15. غازلي عبد الحليم، (دور جماعات المصالح الأمريكية من أصول إفريقية في رسم السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه إفريقيا)، **مجلة فكر ومجتمع**، العدد 22، الجزائر 2014.

16. مطر سالم عبد الله، (الإعلام والحرب "دراسة دور الإعلام الأمريكي في توجيه الحرب–حرب البلقان نموذجا)، **المجلة السياسية والدولية**، العدد13، الجامعة المستنصرية، 2009.

17. **رويال كلاس**، (تأثير قوة الاعلام الأمريكي)، الكويت.

18. أبو زيد أحمد محمد، (في مسألة اللوبي العربي في أمريكا)، جريدة الخليج، **يومية إماراتية**، العدد11367، يوليو 2010.

ثالثا– المذكرات والرسائل الجامعية:

أ. أطروحات دكتوراه

1. بوكعباش طارق، **الأبعاد الثلاثة في السياسة الخارجية الأمريكية " الثروة، الدين، القوة" لفترة ما بين 2000–2008**، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، 2008.
2. حمدوش رياض، **تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على عملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي بعد أحداث 11 سبتمبر2001**، (رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2012.

ب. رسائل ماجستير:

3. أبو غنيم محمد أحمد، **دور المؤسسات الأمريكية في تنفيذ السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في فلسطين**، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الدبلوماسية)، أكاديمية الإدارة والسياسة، جامعة الأقصى، 2013.
4. حجاب عبد الغني، **دور الشبكات غير الرسمية في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية**، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2005.
5. جعفر عمر أميمة، **السياسة الخارجية ما بعد الحادي عشر من سبتمبر حالة دراسة التدخل الأمريكي في أفغانستان**، (بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في العلاقات الدولية)، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة الخرطوم، 2005.

6. شحاب نوال، **أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على تحرير التجارة الدولية**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية)، كلية العلوم السياسة والإعلام، جامعة الجزائر3، 2010.

ج. مذكرات ماستر:

1. بروس محمد أمين، **البعد الأمني للسياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة المغاربية بعد الحرب الباردة**، جامعة سعيدة، 2016.

2. حروز سامية، **دور اللوبي الإسرائيلي**، جامعة ورقلة، 2016.

3. دبية علي، **تأثير الشركات النفطية العالمية على أسعار النفط**، جامعة ورقلة، 2013.

4. زواوي كريمة، دور **غرف التفكير في صنع السياسة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية**، جامعة أم البواقي، 2015.

5. قادري أميمة، **دور جماعات الضغط في رسم السياسة العامة**، جامعة أم البواقي، 2015.

6. مختاري سماح، **الشركات متعددة الجنسيات وأثرها في العلاقات الدولية**، جامعة بسكرة، 2017.

منصف شريف عادل، **التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الجزائر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، جامعة خميس مليانة، 2015.

رابعا– التقارير رسمية:

1. شركة اكسون موبيل، تقرير المسؤولية الاجتماعية للشركة 2011، ص2-3، متوفر على الرابط: https://corporate.exxonmobil.com/-/media/global/files/sustainability-report/publication/2011-ccr-highlights-arabic.pdf

2. The US Federal report for top contractos, 2018, Available on the link : https://www.fpds.gov/fpdsng_cms/index.php/en/reports/62-top-100-contractors-report3.html

3. The US Federal report for top contractos, 2011, Available on the link : https://www.fpds.gov/fpdsng_cms/index.php/en/reports/62-top-100-contractors-report3.html

4. Lockheed Martin Report, the corporation's Results financial. First Quarter 2019, Available on the link : https://news.lockheedmartin.com/2019-04-23-Lockheed-Martin-Reports-First-Quarter-2019-Results

رابعا– المواقع الالكترونية:

1. أحمد سيد أحمد، مقال بعنوان: المال السياسي ومصداقية النموذج الديمقراطي الأمريكي، متوفر على الرابط التالي:

http://www.ahram.org.eg/NewsQ/547430.aspx

2. الشاكر محمد خالد، مقال بعنوان أثر الفواعل الحكومية وغير الحكومية في توجهات الإستراتجية الأمريكية وصناعة القرار الأمريكي، ص7، متوفر على الرابط:

http://www.alghadalsoury.com/2016/11/20/%D8%A3%D8%AB%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%88%D8%A7%D8%B9%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%BA%D9%8A%D8%B1-

%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D9%8A%D8

%A9-%D9%81%D9%8A/

3. سعد الدين أسماء، مقال بعنوان: اكسون موبيل أكبر شركة تكرير في العالم، متوفر على الرابط:
https://www.almrsal.com/post/88570

4. محمود امان، مقال بعنوان: معلومات عن شركة لوكهيد مارتن لصناعة الأسلحة، متوفر على الرابط التالي:
https://www.almrsal.com/post/659153

5. سارة نبيل، مقال بعنوان: مفهوم الشركة، متوفر على الرابط التالي:
https://hrdiscussion.com/hr103812.html

6. مقال بعنوان الشركة القابضة والشركة المتعدية القوميات، متوفر على الرابط:
http://almerja.com/reading.php?idm=51400

7. مقال بعنوان: شركات السلاح وحصاد الأرواح والأرباح، متوفر على الرابط:
https://www.dw.com/ar/%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%A7%D8%AD-%D9%88%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%A8%D8%A7%D8%AD-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D9%88%D8%A7%D8%AD/a-18334867

8. مقال بعنوان: عمالقة الصناعات العسكرية، متوفر على الرابط التالي:
https://defense-arab.com/vb/threads/62388/

9. مقال بعنوان شيفرون: متوفر على الرابط التالي:
https://www.marefa.org/%D8%B4%DA%A4%D8%B1%D9%88%D9%86_(%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A9)

10. مقال بعنوان إمبراطوريات إنتاج النفط في العالم، متوفر على الرابط التالي:

http://rawabetcenter.com/archives/36985

11. مقال بعنوان: من يتحكم بعقول البشر؟ تعرف إلى 6 إمبراطوريات إعلامية تحكم العالم، (فريق العمل)، متوفر على الرابط التالي:

https://www.sasapost.com/6-media-corporations-that-control-the-world/

12. نقل عن الموقع الرسمي لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، متوفر على الرابط:

https://www.cia.gov/ar/

13. Stanley I. Weiss Amir R. Amir, article entitled, Northrop Grumman Corporation, Available on the link :
https://www.britannica.com/topic/Northrop-Grumman-Corporation

14. Article - Texaco Inc-, Written By The Editors of Encyclopaedia Britannica, Available on the link :
https://www.britannica.com/topic/Texaco-Inc

15. Article entitled : History of ConocoPhillips, Available on the link :
https://www.referenceforbusiness.com/history2/65/ConocoPhillips.html

16. Lockheed Martin Official website , Available on the link :

https://www.lockheedmartin.com/en-us/who-we-are/business-areas.html

17. Boeing Official website , Available on the link :

https://www.boeing.com/company/

18. General Dynamics Official website, Available on the link :

https://www.gd.com/about-gd/our-history

19. Exxon mobil Official website, Available on the link :
https://corporate.exxonmobil.com/Company/Who-we-are

20. Chevron Corporation Official website, Available on the link :
https://www.chevron.com/about/history

21. Available on the link :

https://www.referenceforbusiness.com/history2/40/Texaco-Inc.html

22. Available on the website :
https://www.definitions.net/definition/general+dynamics

23. Available on the website :
https://www.bloomberg.com/research/stocks/private/snapshot.asp?privcapId=274561

فهـــــرس

فهرس الموضوعات

العنوان **الصفحة**

خطة الدراسة

مقدمة 2

الفصل الأول: صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية.....12

المبحث الأول: المؤسسات الرسمية وصنع القرار الخارجي الأمريكي.....13

المطلب الأول: السلطة التنفيذية.....13

المطلب الثاني: السلطة التشريعية(الكونغرس) 20

المبحث الثاني: الفواعل غير الرسمية المؤثرة في صنع القرار الخارجي الأمريكي.....24

المطلب الأول: جماعات الضغط.....24

المطلب الثاني: مراكز البحوث والدراسات.....30

المطلب الثالث: دور الرأي العام ووسائل الإعلام الأمريكي.....33

المبحث الثالث: دور البيئة الدولية في صنع القرار الخارجي الأمريكي.....37

المطلب الأول: الحرب على الإرهاب.....37

المطلب الثاني: محدد النفط.....39

المطلب الثالث: حماية أمن إسرائيل.....40

المطلب الرابع: القوى الكبرى والمنظمات الدولية.....43

خلاصة الفصل الأول.....44

الفصل الثاني: مكانة الشركات الاقتصادية الكبرى في الحياة السياسية الأمريكية.....46

المبحث الأول: ماهية الشركات الأمريكية الكبرى.....47

المطلب الأول: مفهوم الشركات الكبرى.....47

المطلب الثاني: الشركات الكبرى والشركات متعددة الجنسية.....51

المبحث الثاني: عرض لنماذج بعض الشركات الأمريكية الكبرى.....54

المطلب الأول: شركات إنتاج وتجارة السلاح الأمريكية.....54

المطلب الثاني: شركات النفط الأمريكية الكبرى.....58

المطلب الثالث: شركات الإعلام والاتصال والترفيه الأمريكية.....63

المبحث الثالث: جدلية العلاقة بين المال والسياسة في الولايات المتحدة الأمريكية.....70

المطلب الأول: أصحاب المال في السياسة الأمريكية.....70

المطلب الثاني: الاعتبارات الاقتصادية وأهميتها في السياسة الخارجية الأمريكية.....71

المطلب الثالث: سياسات بعض الشركات المؤثرة في القرار الأمريكي (حالة العراق).....73

خلاصة الفصل الثاني.....80

خاتمة.....82

قائمة المراجع.....84

فهرس الموضوعات.....94

ملخص الدراســة

عنوان المذكرة باللغة العربية:

دور الشركات الأمريكية الكبرى في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية

ملخص الدراسة بالعربية

مما لاشك فيه أن للمال دور كبير وتأثير قوي على البنى السياسية والاقتصادية للدول حول العالم باعتباره القلب النابض لها، لذلك من الطبيعي، من يمتلك المال، يمتلك القوة والنفوذ، ومن يمتلك مزيدا من المال، يمتلك مزيدا من القوة والنفوذ، وفي عالم اليوم أصبحت الشركات الكيانات التي تجتمع فيها رؤوس الأموال الضخمة، وبمرور الوقت والسعي المحموم للربح من قبل هاته الشركات الكبرى، ومع التطورات العلمية السريعة التي أدت إلى إحداث ثورة في نظم المعلومات والتكنولوجيا المتقدمة، نشأت شركات عملاقة تمتلك أصول مالية ضخمة، وميزانيات تعادل وتفوق أحيانا ميزانيات دول عديدة ذات سيادة.

ومن أبرز تلك الشركات الأمريكية الكبرى و التي تخصصت كل منها في مجالات اقتصادية وتجارية مختلفة: شركات صناعة الأسلحة، الشركات النفطية، وشركات الإعلام والاتصالات، والتي استطاعت تكوين لوبيات لتحقيق مصالحهم.

تكون هذا البحث من مقدمة وفصلين وخاتمة

تناولنا في الفصل: الأول إلى دراسة عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية

وعالج الفصل الثاني: مكانة الشركات الكبرى في الحياة السياسية الأمريكية

وختمنا الدراسة باستعراض أهم النتائج المتوصل إليها فلقد تبين لنا دور الشركات الأمريكية الكبرى وقدرتها الفعلية على صناعة القرار الخارجي الأمريكي.

ملخص الدراسة باللغة الانجليزية:

the role played by the major American companies in the orientation of American foreign policy

there is no uncertainty that money plays a big role and big effect. on the political and economic structure that countries around the world. so generally who has money. has power and who has more money plus has more power.

the usa major companies have become giant economic entities, so naturally that the major companies has a main effect in political life as well as economic, espicialy if we noticed that the largest 1,000 companies in the united states are responsible for 60% of GPD compared to 11 million small trading company. The contracting process does not create new opportinities for small businesses, as the giants companies holding the power always.

In our research we will seek to find out and explore what does major U.S companies and its role on the American political decision-making process.

This research consists of an introduction, two chapters and a conclusion.

In Chapter One, we discussed the decision-making process in US foreign policy.

Chapter Two deals with the status of major corporations in American political life.

The study concludes with a review of the most important results achieved. We have shown the role of the major American companies and their actual ability to make the US foreign policy